
بناء
الفكر الإداري
أ. د. مسعد بن عيد العطوي
الألوكة
www.alukah.net



بناء

الفكر الإداري

تأليف

أ. د. مسعد بن عيد العطوي

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م





ح النادي الأدبي بمنطقة تبوك، ١٤٢٨ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العطوي، مسعد بن عيد
بناء الفكر الإداري. /مسعد بن عيد العطوي. - تبوك، ١٤٣٠هـ
.. ص؛. . سم

ردمك: ٤ _ ٣٤ _ ٨١٨ _ ٩٧٨

١- الإدارة — نظريات — ٢- الإدارة - فلسفة أ- العنوان
ديوي: ٦٥٨ ٢١٩٩ / ١٤٣٠

رقم الإيداع: ٢١٩٩ / ١٤٣٠

ردمك: ٤ _ ٣٤ _ ٨١٨ _ ٩٧٨











مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي منح الإنسان قدرات التدبير والعمل وجعله مدبراً للحياة في القطب الأرضي وربما الفضائي ونصلي على المبعوث رحمة للعالمين وبعد..

ما ماهية الفكر الإداري إن الفكر الإداري وهو الإطار الذي يحدد معالم المنهج المدبر للعمليات الإدارية الأكثر تجمعاً وهو المنهج الذي يحدد الفعاليات السياسة.

إن الإدارة فلسفة تربية الحياة، فهي فلسفة الفرد التي تؤطر منهجه الفكري ومنهجية السلوكي ومنهجه العملي، وكل هذه المناهج يجب أن تقوم على دعائم قوية من البناء العقلاني الذهني وكذلك الاعتماد على بناء الضمير اليقظ الحي وبناء العزيمة المتقدة حب العمل وإنجازه استهلالاً من التربية الطفولية الأولى فكل فرد ناجح أو عبقري أو مبدع أو منجز إنما يقوم على تلك المنهجيات التي تبني الفرد وتكون ضرورة ملازمة له.

أما المنهج الإداري فإنه الذي يبني الأمة وأمالها وهو الذي يحتاج إلى مناهج ونماذج وأطراً تشتمل على التكوين الذهني له أولا ثم يكون التكوين المعرفي له، ثم الممارسة التي تستقطب الجهد البشري وتشحذ همه الإنجاز والإبداع، وتستحضر الأمانة التي يحملها المجتمع وأمته ووطنه. ولها مناهجها ونماذجها التي تخضع للتطور المستمر وأني أزعم أن ضعف أمتنا الإسلامية من ضعف إدارتنا. ومن خيانة الضمير الإداري، فالمجتمع الإداري يتآزر على السقوط، وقل أن يتآزر إلى النهوض. وإن كان القول يصرخ وينادي إلى النهوض. ولو نظرنا إلى قيام نهضة الغرب لوجدناها قد هيأت وأعدت الإنسان وفكره ثم أبدعت له الفكر الإداري وتلاقح المنهج مع الإنسان ذي العزيمة والهمة، العقل البناء الذي يبحث عن الإنجاز والعمل الدؤوب الذي يحقق الأمل والآمال.

إن التربية على ممارسة العمل ضرورة كذلك المعرفة العلمية لممارسة أتخاذ القرار إن حب العمل ضرورة وكذلك حب معرفة كيفية أنجاز العمل أشد ضرورة إن كل منها يؤدي إلى نجاح إدارة الفرد الذاتية والعمل الإداري من أجل الجماعة.

إن أمتنا تعاني من عدم الإدارة الزمنية فهل كل أفراد الأمة أو أغلبهم يدير زمنه إدارة فعالة ومستمرة، وهل علمنا الطالب إدارة الزمن وكيفية توزيعه، وكيف يتعامل الطالب مع الزمن ومع العلم ومع العمل وتنسكب في تكوينه الذهني.

والإدارة الزمنية للفرد تبدأ بالممارسة العملية مع بداية العمر الزمني قبل المعرفة بها، ولكن الممارسة تهيئ التفهم لاستقبال فلسفة الإدارة الذاتية والعامة. والفرد تموج به حياته اليومية بضرورة الممارسة الإدارية في تنظيم حياته حول البيئة، وحول الحياة الريفية من قبل وحول الحركة الاقتصادية وحول العلاقات الاجتماعية، وحول الثقافة المعرفية.



إن تنمية الروح الإدارية تلازم الطفل في طفولته وتمتد معه خلال تربيته وتعليمه ثم التحاقه بالعمل فهل هذه الفجوات بالتربية العملية الإدارية مملوءة بالتربية العملية؟!

والإدارة الاجتماعية غائبة بنماذجها ومناهجها في سائر الأحول في البيئة وفي المصالح الفردية، والمصالح الاجتماعية، وفي طرائق إدارة المدن وطرائق الاقتصاد الاجتماعية، وغياب الجمعيات التعاونية للموارد الاقتصادية، والحرف والمهن والتدريب. إن الإدارة العامة نموذج بفساد إداري في العالم الإسلامي. وهي التي تفتقد العزيمة وتفتقد الحماس وتفقد التدريب وتفتقد المناهج، والنماذج الإدارية، وتفتقد الإعلام البناء، وتفتقد الرقابة. فلا نرى معالم للإدارة الصحيحة.

الإدارة حزمة متكاملة استهلالاً من الإدارة المنزلية، فهل الأم تدير ذاتها وهل الأب يدير ذاته وهل كلاهما يدير منزلهما تدبيراً وتنمية عملية تربوية واقتصادية. فلو فكرنا وتأملنا في الهدر المادي في منازلنا وفي تجمعاتنا الصغيرة وولائمنا الصغيرة والكبيرة لفزعنا مما يذهب هدراً أنا لا أشك أن هناك أسراً بل أقول مجتمعات استطاعت أن تدير الأمور بكل اقتدار ولكن هناك أفراداً وجماعات ويفتقدون التدبير، والتدبير وإدارة.

والإدارة المدرسية هي أيضا من بناء الإدارة الفردية والاجتماعية فهي مجمع المفكرين من الجامعيين وهي مجمع الأبناء والبنات، فهل الإدارة المدرسية نموذجية في إدارة ذاتها وهل هي تعاونية، وهل هي قادرة على مواكبة التحديث، فما دورها في التربية العلمية والعملية بل تربية القدوة والقدرة بل تربية المنهجية بل تربية تحصيل المعرفة.

وهل إدارات التعليم تحمل تلك الهواجس بل أي أنها تحملها ولكن الذي أعتقده أنها لا تعمل بها وإن المدرسة تضع اللوم على الإدارة التعليمية والإدارة التعليمية تضع اللوم على الإدارة المدرسية وما ينضوي تحتها.

إن الحراك الثقافي في المدارس وإدارة التعليم يضمحل فلا حوار مدرسي ولا تعليمي، ولا فكر ثقافي، ولا مكتسبات منزلية، عند الموجهين والمدرسين ومديري المدارس.

ومثل هذا في الإدارة الحكومية. ومثل هذا للإدارة العسكرية كرجال المرور والذين يشرفون على قضايا الناس من الضباط فهل كوّن أكثرهم ذاته وهل هناك تنمية ذاتية وحوارية بين رجال الأقسام أتمنى ذلك.

إن الإدارة الشاملة روح الحياة البشرية وهي خاصية والإنسان هو الذي يدير ذاته وأسرته وجوانب من مجتمعه ومتى ضعفت الإدارة ضعف الإنسان وإذا ضعف الإنسان ضعف المجتمع وضعفت الدولة ومن ثم أصبحت الأمة هدفاً للطامعين وهذه سنن الحياة وأخشى على أمتنا الكبرى وأوطاننا المنفردة ومجتمعاتنا من التهالك والتداعي والضعف أليس لنا عبرة في قوة الإدارة الفردية والمجتمعية والوطنية في الدول الغنية مثل اليابان والصين، وأوربا والولايات المتحدة وعلى تقيض المقارنة.

فالضعف الإداري الشامل ماذا فعل في أفريقيا والعالم الإسلامي فليت فلسفتنا تعود إلى دراسة ذاتنا وطرح القضايا للحلول بطرائق جديدة مستمدة من الواقع.



قد يجد المرء نفسه في حرج عندما يكتب في شيء سبقه إليه الكثيرون، ولكن يظل للمتأخر فضله إذا أحسن التأسي إلى هذا الشيء وأحسن الأخذ من السابقين، وجاء بما يضاف له في معطياته الخاصة ليحسب له ولو كان متأخراً، ولعلي أجد مدخلاً للكتابة في هذا العنوان " الفكر الإداري" تأتي من باب المعايشة والمعاينة بعد أن طوف بي الزمن ومنحني الله من أيام العمر ما يسمح لي بإزجاء التجربة الخاصة التي قبستها من الميدان وأحسبها إن شاء الله نافعة، ذلك يعكس بوضوح ما استطعت أن ألمحه وأعيشه وألاحظه، وأدونه، إضافة إلى ما اختزلت ذاكرتي من تجارب الآخرين ليأتي هذا المؤلف تجربة داعية للفكر الإداري بين واقع تردى إلى موقع ينذر بالخطر، وواقع مأمول يؤمل أن يحقق سيراً في العلاقات الوظيفية تحمي أنظمة المجتمعات في عالمنا العربي والإسلامي، تلك الأنظمة والقوانين التي استندت إلى التشريع والفقه الإسلامي.

أخي القارئ:

ربما تراءى لك أن هذا الكتاب جاء على شكل مقطعات أدبية تأخذ من كل اتجاه بطرف، وربما وقفت أمام العنوان الذي توجت الكتاب به بحذر، ولكنك لو أبصرت ما أريد قنعت به؛ ذلك لأن الطرح شيء والمقصد شيء أبعد من المباشرة.. نعم إنني بهذا المؤلف أرمي إلى إعادة نظر، وإلى وضع قرارات جديدة تحاكي مستجدات العصر، وإلى احترام المواطن لهذه القرارات في مسايرة إدارية لهذا الوعي الإداري.

أخي الفاضل:

لقد تخطيت في مؤلفي هذا حدود أسرتي إلى الأسرة الوطنية كاملة، ثم تخطيت ذلك إلى الهم الإداري العربي وسلبياته الداخلية وما يمارس عليه من ضغوط إدارية محبوكة في ظلام، ثم وضحت الكثير من الاتجاهات التي تجب مراعاتها في الفكر الإداري، ووجهت إلى أهمية التخطيط الذي يحترم الإنسان في حياته ووعيه وفكره، دون أن أنسى الحديث عن مواطن القصور الإداري الذي يجب أن يحارب على اتجاهين، اتجاه القرار واتجاه التنفيذ في الرئيس والمرؤوس على السواء، مستلهماً الواقع العربي والانزلاقات التي قذفت بالعالم العربي في حروب وخلافات كبيرة.

إنني متفائل أن يكون لهذه السطور صدى في كل نفس بشرية يهمها الإصلاح الإداري واحترام الذات الإنسانية في أمتنا الإسلامية.

المؤلف

أ.د. مسعد عيد العطوي

١٤٣٠/٤/٣٠هـ



مسؤولية الفرد في عتمة الظلمات

في زمن اللهيب الحارق الذي يتعرض له كل فرد في الأمة العربية والإسلامية، وفي زمن ظهور السحب المظلمة والأمطار الحمضية على الأمة العربية، في زمن الإحراق للأرض الفلسطينية، وزمن تناثر الجثث الفلسطينية، وزمن تواجد الموتى في حجرات المنزل، حتى أخذ الأطفال يلعبون بلحى الآباء الموتى يتصورونهم أحياء، ويمتطون جثثهم، ويظن الأطفال أنهم يخضعون لهم ويستمرئون ركوبهم.

في زمن السخرية بالضمير العربي والإسلامي معاً، وفي زمن زراعة السراب تلو السراب، في زمن المكر المكشوف، وزمن الحكم الجائر، وزمن قلب الموازين، وزمن مداعبة القاتل الفاتك والمستبد الظالم، وفي زمن الكذب المكشوف الذي يحمِّل المقتول ظلم القاتل ويحمِّل السجين ظلم السجان، في زمن المداهمات والقصف بالدواهي والمصيبات نتساءل في هذا الزمن.

ما واجب الفرد المسلم؟ وماذا يكون عليه فوق تلك الأعباء التي تزن الجبال فداحة؟ فأقول:إن كل فرد عربي ومسلم عليه مسؤوليات تتجسد فيما يلي:

(١) الالتزام بالثوابت الربانية: فهي بمثابة المخ البشري الذي تتوزع وظائفه على سائر الجسم، فمادام المخ سليماً كان الجسم سليماً، ومادام الإنسان ملتزماً بثوابته الإيمانية والروحية فإن قواه العقلية والنفسية وإرادته الروحية سليمة وقادرة بإذن الله على الوقوف والتصدي لتلك العواصف الهوجاء. فدعوتي لكل مسلم أن يتسلح بسلاح الإيمان، وأن يستعين برب الكون خالقه ومدبره محييه ومميته.

(٢) الالتزام الوطني بالتعاضد مع كل مواطن في بلاده، وأن تتشابك أصابعه مع كل عربي، وأن تمتد حبال التواصل مع كل مسلم في ربوع الدنيا بأسرها، فالولاء الولاء، وتدمير العداء الداخلي تدميراً لا مندوحة عنه، فأنت أحوج ما تكون إلى الوئام والتعاون، وأنت الأجدر من تلاحم (شارون) مع (نتنياهو) و (باراك) اللذين أخذا يجوبان الغرب من أجل التلاحم اليهودي الظالم تحت قبة العدو الشخصي لهما شارون.

إن الالتزام الوطني بوحدة الصفوف يقوي النفوس، ويبني السدود في وجه الأعداء المتكاثرين الماكرين.

إن التلاحم الوطني أقوى من أي سلاح لكل أمة. ألم تروا إلى تلاحم الأعداء، إن منجاة الأمة في وحدتها، وهلاكها في فرقتها.

وكما أنها مسؤولية الفرد، فهي مسؤولية الدولة مع سائر الدول العربية والإسلامية. إذا لم تتشابك العقول والقلوب، والأيدي والسواعد للأمة الإسلامية، فإنها ستكون على شفا جرف هار، أسأل الله أن تنجو الأمة من الوقوف على هذا الجرف، ومن حافة الحمى إلى فسيح الأرض والسهول الآمنة.

(٣) التزام الفرد بأن يكون منتجاً باذلاً، لا مستهلكاً مسرفاً، فالقوة الفردية هي مصدر القوة الاجتماعية. والقوة الاجتماعية هي مصدر قوة الدول والشعوب.

والفرد العربي بل الإسلامي أقل إنجازاً إذا تمت مقارنته بغيره من أفراد الشعوب الأخرى، وأكثر استهلاكاً وأقل انتظاماً وإخلاصاً في عمله، وكذلك أقل إدارة للتطوير الذاتي، وأكثر اتكالية على أسرته وعلى دولته، فالمسيرة الصراعية طويلة تنتظر القوة الشبابية الحالية، وتتواصل مع أطفال المستقبل، فعلى كل فرد منا أن ينمي ذاته، وينمي أفراد أسرته، وينمي روح العمل بين أقرانه.

إنها تحتاج إلى حملة فكرية وإعلامية واجتماعية، كي نبني شباب الأمة الذين يستشعرون، ويقرون بالواجب، لا استثني أي شريحة من شرائح المجتمع، فالدواهي تتلقف الأثرياء قبل الفقراء، فالكل مدعو لبناء الفرد بالتربية والتدريب والتوظيف.

وكل فرد مدعو إلى أن يكون بذله لوطنه أضعاف بذله لبطنه وشهواته، وعلى كل فرد أن يبذل لقاء أمنه وتجارته، واستهلاكه لخدمات وطنه، وكل فرد يحمل أمانة الوطن، فيحافظ عليه ويرعاه، وينميه ويخلص له، بل يبدع توظيف أمانته التوظيف الأمثل.

إن على جميع الأفراد التآزر، فالغني أحوج ما يكون للفقير، والفقير أشد حاجة للغني، وكل من الشريحتين في ضرورة قصوى لسلامة الوطن، فالبذل البذل بالأنفس والإنتاج المبدع، والإعراض عن الإسراف واجتناب التواكل. وإنما الجد والإخلاص والاندفاع بالعمل الذي يبني الفرد أولاً والمجتمع ثانياً، فكلما زاد ثراء الأفراد زاد ادخار الأمة، وكلما تجمعت الأموال في شريحة، وافتقرت شريحة أخرى كلما زاد الصراع، وكلما توحد الانتماء تألقت القوة، فكلما تجسد الافتراق بدأت نواجز الصراع.

ذلك لا يخفى على العقلاء، وكل أبناء المجتمع عقلاء، ولعلنا نعمل في المستقبل القريب لتحقيق هذه الجوانب المهمة في حياتنا وحاضرنا ومستقبلنا.

ولا يستقيم الأمر إلا بإدارة منهجية، وصنع نماذج شمولية، وبناء إدارة منهجية في الفرد ليكون منبعاً للعطاء والبذل، وحتى لا يكون فرداً من قطيع لا همّ له ولا عزة له، ولا تظن أني اقصد دولة أو مجتمعاً إنما أهدف إلى بناء أمتنا الإسلامية والعربية كاملة.



خواطر صريحة للوزراء
نشرت بمناسبة تشكيل وزاري

– بشراك يا بلادي فقد زهت وزاراتك بثلة من الأبناء أهل الإتقان.

– كلما تعلَّى من بنيها وزير همام مخلص القلب صادق الوجدان.

– ترنو إليه عيون الملأ بأمانٍ وتحفه بمخلصات الأعمال والتهاني.

– كم للوطن من أيادٍ عليك، فهلاَّ سددت ديون الأوطان.

– أيها الوزير خالف النفس بين عزم وصبر ومضاء وعفة وأمان.

– أيها الوزير نلت أرفع الدرجات، وبخدمة الأوطان تنال خالدات الجنانِ.

– لا تدع ذرة ولا لحظة تمر هباء في سبيل الإعمار للوطن والأعمال للإنسان.

– وازرع العزم والمنهج في كل أفراد الوزارة تدفعهم للتفاني.

– وأوجد مضامير للتدريب قصيرة المدى دائمة الحدثانِ.

– وفكر في إبداعات جديدة غاب إدراكها ومنهجها عن الأذهان.

– وكن ملهم النفس والتدابير بعون من الرحمن، ثم بمقارنة الأقرانِ.

– وكن منفذ النظام بسلوكيات الإنسان وقوة الإيمان.

– أطل التفكير في علاك أيها الوزير، ولا تأمنن تقلب الأزمان.

– ينقضي العمر في العلالي مسرعاً، وتدرك أنها المتاع الفاني.

– فترة الوزارة في الحياة اختبار، فهلا صنعت الخير لتنال الإحسان.

– وتبقى طيب الذكر في الدنيا وتنجو من كيد الأقرانِ.

****

❖ أيها الوزير إنك اعتليت مكاناً علياً يوجب عليك التحلل من الأنا ومكوناتها، فلا حشد من المعارف والأقرباء، إنما اختيار من القادرين والمبدعين، لا قرار فردي إنما قرار يُنتقى من عدد من الحلول والخيارات، قرار يبنى على الاستشارات، ولا استشارات بالانتقاء والوساطات إنما بالخبرة وتنوع الاتجاهات، حمل الأمانة يتطلب إيجاد قاعدة للمعلومات، وحمل الأمانة يتطلب التوازن في الخدمات حتى لا تُلام الحكومة من بعض الجهات، فكل موضع قدم من البلاد يكثر عنك التساؤلات. فأنت مستقطب الأعمال وباث الإصلاحات. وكل تربة من أرضنا متعطشة لتلك الخبرات.

- كل وزارة تنبعث أشعتها بحبال وأمشاج تكون عرى وثيقة بين مجتمعات الوطن وولاة الأمر، فهلا عملت أيها الوزير على تثبيت عرى المحبة.
- كل وزارة تحمل أمانة تزرع الحب والخير والنماء لكل مواطن بناءً عاماً، فهي رسالة الدولة.
- كل وزارة مسئولة عن غرس حب أنحاء الوطن والأرض والفرد في أعماق أركان الدولة وولاة الأمر، كل مشدود للآخر يرتبط بروابط ذات مصالح، لا يُغني أحدها عن الآخر، ومن ثمّ يكون المجتمع في تلاحم فكري ووجداني، ومادي.
- إن وزير اليوم غير وزير الأمس، وزير اليوم مشدود إلى أنحاء الداخل، إلى إنسان الداخل، مشدود إلى الخارج بمصداقية الإنسانية والبراهين العقلية، فكل أعمال مصيرها إلى الشفافية من حيث تدري أو لا تدري.
- أيها الوزير إن وزارتك وزارة تنفيذ لا وزارة تفويض؛ فالأنظمة تملأ الرفوف والأدراج، فما عليك إلا الإخراج والتأمل. وما يندر من التفويض فأمانته أشد قوة من التنفيذ، فلا تجعلها باباً مفتوحاً، ولا مدخلاً للتزلف والمحاباة. فأوامر التفويض تنبع من منابع الاجتهاد والتدبر والاستشارة، ومن ثم الاختيار الأرجح حتى تبتعد عن الزلل، وتمتنع من الخلل.

والخبرة تأهيل، والدراية والممارسة ضرورة، والإبداع تاج الوزير.

والمنهج صراط مستقيم، فهل لك أيها الوزير أن تأخذ بهذه الأمور وتبثها في الكبير والصغير؟ وقد ذكر الأوائل صفات الوزير، ورأوا أن يكون رجلاً جامعاً لخصال الخير، ذا عفة في خلائقه واستقامة في طرائقه، وقد هذبته الآداب، وأحكمته التجارب، إن اؤتمن على الأسرار قام بها، وإن قُلد مهمات الأمور نهض بها، يسكته الحلم، وينطقه العلم، وتكفيه اللحظة، وتغنيه اللمحة، له صولة الأمراء، وأناة الحكماء، وتواضع العلماء، وفهم الفقهاء – إن أحسن إليه شكر، وإن ابتلي بالإساءة صبر، لا يبيع نصيب يومه بحرمان غده، يسترق قلوب الرجال بخلابة لسانه، وحسن بيانه ".

والوزير يجب أن تتمازج فيه الرؤى الفردية والاجتماعية والمكانية المحققة لأهداف الدولة العليا وولاة الأمر، وقد اشترط الأوائل شروطاً للوزير منها الأمانة والصدق في الهيمنة وقلة الطمع، لا تكون هناك عداوة بينه وبين الناس، والذكاء والفطنة، وألا يكون من أهل الأهواء.

وقد ازدادت مهمات الوزير، فإنه لابد أن يكون ذا منهج إداري، ويعتمد على قاعدة معلومات وأن يحذر من الحلقات المضللة وأن تضخ له المعلومات من جهات متعددة، وأن يركز على عرض الخيارات من قبل المستشارين، وإن يحسن اختيار مستشاريه من الخبراء، ولو لم يكونوا من البارعين في اللقاء والمواجهة والخدمة، وأن يسلك أسلوب الشورى، وأن يستمع ويشاهد، ويسمح بإبداء الرأي ومعرفة وجهات النظر، ويستمع للرأي الآخر، وأسأل الله لك أيها الوزير أن يريك الحق حقاً، ويرزقك إتباعه، وأن يرزقك المشورة الصالحة.

إعادة تأهيل الأمة الإسلامية

زحفت عواصف الابتلاء على أمتنا الإسلامية حتى جعلتنا كالمعاقين في دور الإعاقة، فتتراءى لي أمتنا كالإنسان الذي لا قدرة له على الحركة، لكونه مثقلاً نفسياً وفكرياً بآثار إعاقته، وتارة أتصور أننا كالمعاق من إحدى يديه، فُيتهم بمعاداة السامية، فتعمل المخابرات له المكائد حتى تبتر يده الأخرى، ثم يُكتشف أنه بريء لا هم له إلا كسب معاشه، فإذا هو يئن من ألم الظلم، ويتفطر قلبه من تضاعف الإعاقة، وتجتاحه موجات الحسرات النفسية، فكلما فكر، وتأمل في آماله وأحلامه، وتشتد حالته كلما عجز عن كسب يقتات به ولقد تعطلت عنده المخاوف، فلا يخاف من عدو يداهمه أكثر من تلك الدواهي التي ألمت به، فهذا شأن الأمة الإسلامية فهي معاقة مضطهدة؛ فأولئك المعتدون بجحافلهم الحربية والإعلامية والاقتصادية هم الذين عملوا على استحضار كل مسلم للأبيات الشعرية القديمة، وأحيوها جذلة:

أحـــــلَّ الكفــــرُ بالإســـــلام ضَيْمــــــاً	يطـــــولُ عليـــــه للـــــدِّين النَّحِيــــــبُ
فَحَــــقٌّ ضــــائعٌ وِحمــــــى مُبـــــاح	وســـــيفٌ قـــــاطعٌ وَدَمٌ صـــــبيبُ
أتســـــبى المســـــلمات بكـــــل ثغــــر	وعـــــيش المســـــلمين إذاً يطيـــــب
أمـــــا لله والإســـــلام عهـــــد	يـــــدافع عنـــــه شُـــــبان وشـــــيبُ؟

أليس الواقع المعاش أنهم يهاجمون الأوطان الإسلامية بالحرب الدامية والحروب الإعلامية، والحروب الفكرية بل الحروب التربوية؟

فكيف لا تعاق أمتي ولا حرب في الكون إلا ضدها، ولا دماء تسيل إلا دماؤها، ولا أنين الثكالى إلا من نساء أمتي، ولا تشريد للأطفال الأيتام إلا أيتام أمتي، ولا تخريب للديار إلا تدمير ديارهم ومنازلهم، وإشعال خيامهم؟ إن أمة تدعي الحضارة تدك حصون العزل والمشردين بأقوى الأسلحة، وتغزو الناس في أوطانهم لهي أمة خاسرة، ومع هذا يمكرون بأن أولئك الضعفاء المشردين خطر على الحضارة، فإن كانوا يمكرون وهم كذلك فالله خير الماكرين:

وكـــــم مـــــن مســـــلمٍ أمســـــى ســـــليبا	ومســـــلمةٍ لـــــها حـــــرَمٌ ســـــلِيبُ
أمـــــورٌ لـــــو تـــــأملهنّ طفـــــلٌ	لطفَّـــــلَ في عوارضـــــه المشـــــيبُ



تلك الحروب التي أدت إلى جانب من جوانب الإعاقة لامتنا، وتلك مسببات الإعاقة الجسدية، وما أمثلة الإعاقة الحربية التي خلفتها الحروب المعاصرة في فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها إلا صورة لإعاقة الأمة، وما هي إلا صورة وثائقية تاريخية لماهية الحضارة المزعومة بالحرية والمساواة والعدل والديمقراطية.

وصورة وثائقية لماهية فكرهم، وقوة حقدهم، واشتعال روح التشفي في نفوسهم الملتهبة، فإنهم أخذوا يغزون المكونات المعنوية للإنسان المسلم، فإعلامهم أخذ يشل الحركة الفكرية، فلا حروب إلا ضد المسلمين، ولا جريمة إلا ضد المسلمين، وكل له الحرية والمساواة والمعيشة الحرة والدفاع عن الوطن والالتزام بالمعتقد، والثوابت الاجتماعية، الكل له ذلك ما عدا المسلمين؛ فليس هناك وطن من الأوطان إلا والتهم الإعلامية تتعدد به، فأهل الأديان السماوية يسالمون أهل الإلحاد، وعباد الحجر والبقر، ويتحدون معهم ضد المسلمين، فكيف نعطل أثر هذا الإعلام المضاد ونصيره عديم الجدوى؟ أليس هناك قناعة جماعية على هجرانه أولاً وتفنيد أباطيله من كل فرد من الأمة يجند نفسه لذلك حتى لا نكون مستهلكين للكاذبين ضد أمتنا ومستهلكين للفن العابث المخدر لعقول الأمة؟.

أليس تشريد الأمة وإشغالها عن التعليم، وتدمير مدارسها، بل وخيام مدارسه، ومساجدها وخيام مساجدها، أليست حرباً وإعاقة وتعطيلاً للفكر المعنوي للإسلام؟ بلى والله إنها من أكبر الإعاقات الفردية والاجتماعية والأممية.

تلك معالم من عوامل الإعاقة، ولو استرسلت لتجاوزت حدود المقال، ولا أحد يشك في إعاقتها الاقتصادية، ولا أحد يشك أن هناك إعاقات داخلية، لكن عزاء الأمة الإسلامية أنها تقوى مع الشدائد، وتعيش في مواكبة النكبات، وهي أشبه بالمعاقين المبتكرين المبدعين. ومن هنا فإن الواجب إعادة التأهيل لهذه الأمة لشتى جوانب الحياة فيها، فنؤهل مكونات التربية لبناء الأطفال، والشباب والمجتمعات، وبناء الفكر، وبناء الحياة العلمية والتفكير في كل جوانب التربية والإعلام التي تبني شباباً منجزاً مبدعاً معتمداً على الذات، صانعاً مكونات الحياة ولن نكون في بداية الأمر منافسين لأمة دمرت حياتنا، وإنما نقوم بالحاجة ونوجد ضروريات الحياة، ونغتني عما يمتلك الآخرون.

وإعادة التأهيل حتمية ومتعددة الجوانب، فهل نفكر تفكيراً جاداً داخلياً، لبناء أمة جديدة تحيا حياة جديدة مغايرة لحياة أمتنا المعاقة في القرن الماضي، أو القرون الماضية والحاضرة بل المستقبل القريب.

إن الأمر أحوج ما يحتاج إلى صناعة إدارة تربوية عملية، ومناهج لتكوينات اجتماعية مدنية (عاملة)، ومناهج للإدارة الاقتصادية والسياسية.



مؤتمر للتخطيط

إن ملايين القلوب رافقت إخواننا الفلسطينيين في شوارع لبنان في ظلماته، وفي أزقته ونوافذه، فقد غلت وازداد غليانها، فقد تكلمت، وتكلمت حتى نضب معينها، لكن هل العقول تألمت وتقطر شرايينها؟ نعم.. لقد حدث ذلك وما إخال الملك خالد إلا السابق في هذا الميدان، لكن تفكير العقول الحاضر والوقتي لا يجاري القديم المنظم المحكم، فهذا العقل السابق للانفجار هو من أقدر العقول التي تتصور أنها تقدر على قبض زمام المعضلات.

كيف نلوم عقول حكامنا والتخطيط وقد وضعت الظروف للحكام والمحكومين أيضاً؟ فلو ارتفع المحكوم في مكان الحاكم فليس له إلا تصرف حاكمه الذي يراه خاطئاً، ولو نزل الحاكم لمكان المحكوم لسب الحاكم، وأوقع اللوم عليه، وهناك العقول التي تتفطر، وتدرك الطريق، لكن من يقبل منها، وهل في يدها حل وعقد؟.

لقد كّلت الوسائل على تعدادها مع الإخلاص فيها، فهل هناك وسيلة تحدي ولم تستخدم؟؟ وهل تستطيع الوقوف صامدة في وجه الحروب من سائر الاتجاهات؟.

هل هذا الوضع يرفع اللوم ولعنة التاريخ عنا؟

نقول: لا....

فالعيب الذي أدركه مهندسو سياسة إسرائيل فينا كان أساساً في هزيمتنا؛ فإسرائيل لها مهندسو سياسة قبل أن توحد دولتهم، فهم يسيرون وفق تحقيق أهداف، وتفتح أبواباً لأهداف. المسلمون فهناك دول، لكن ليس لها مهندسو سياسية طويلة المدى، فهم يسيرون وفق عقليات معدودة، فتكون قاصرة أو خاطئة، فهل يكتب التوفيق، وقد قال اليهود عنهم بأنهم لا يعتبرون بأحداث التاريخ وأسبابه ونتائجه؟؟

وإسرائيل مع أنهم هم المفسدون في الأرض عادوا إلى دينهم، وانطلقوا من الكنيست مع أنهم ربائب الغرب الذي فصل الدين عن العلم والماديات الدنيوية، وكوّن لهم عقيدة، فما يبالي من يموت منهم في سبيلها.

المسلمون (خير أمة أخرجت للناس)، تناسوا أو، انسوا ذلك وأُبعدوا عن ذلك، وهم راضون، وينظرون، وسلكوا طريق الغرب يزورونه، ولم ينشأوا فيه، فأصبحوا بلا عقيدة تجمعهم يفدونها بأرواحهم وأنفسهم.

اليهود لهم هدف واحد يوحد عقولهم وقلوبهم، ولهم منهل واحد، فيكون تفكيرهم واحداً وقلوبهم لها اتجاه واحد، فقد أدركوا في الوقت الحالي أسباب هزيمتهم السابقة (تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى)، فهدفهم موحد في هذه الأيام.

أما المسلمون فليس لهم هدف واحد. المسلمون الآن أصبحوا اسماً كالإنسان الذي يهدف إلى مصلحة نفسه، فالذاتية هيمنت على الأفراد والمجتمعات والمنفذين فكل يبحث عن أمنه ولا يدرك أن مصير حياته وأمنه ورفاهه رهن بالتوازن مع أبناء أمته، وكل قطر تجد أن أهدافه متشعبة أكثر من الشعب نفسه. إذن فقلوبنا شتى،

بمعنى أن أهدافنا لا تلتقي، والمجاهد لا يخلص في جهاده حتى يدرك، ويعتقد أن نفسه أقل بكثير مما قدمت فداءً له.

هذا واقع المسلمين، قد أدركته إسرائيل، وألحقت بنا الهزيمة تلو الهزيمة حتى إننا لم نتعظ بالثور الأبيض مع أنه هلك قبلنا (أكلت يوم أكل الثور الأبيض).

الخطأ الذي لم تتركه إسرائيل ومن تقف في وجهه أن أرض المسلم ليست خاصة بصاحبها، إنما هي تفرض الجهاد على كل مسلم، فلو انقرض الشعب الفلسطيني عن بكرة أبيه أو العربي فإن إسرائيل تدرك أن الأرض أرض الإسلام وليست ارض الجنسية، ونسيت إسرائيل أن الحروب ضد الدين الإسلامي تزيده اشتعالاً ولا تطفئه، وهذا أملنا.

وطريقنا الأوحد هو إصلاح مناهجنا، وجعل هدفها هو الهدف الذي خلق الله الإنسان من أجل تثبيت الدين الإسلامي وحماية الإسلام، وهذا لا يضر حكامنا، ولا يزحزح عروشهم، فهل يعقدون مؤتمرهم، وينفذون هذا من عامهم هذا ولا يكون المنهج هو تحقيق أهداف سياسة الدولة؟ فهنا يبنون جيلاً متماسكاً موحداً، وإلا جعلونا تائهين كما تاه بنو إسرائيل أربعين عاماً، فإن لم تفعلوا ذلك فسيطول مدة التيه، ويلحق بنا أجيالٌ أخرى، فنغرق في الأثمال إن أدركتنا المشكلة ولم نحلها.

فما أعظم أن تتبنى الدولة العقيدة الإسلامية وترسيخها ويبني الفرد والمعرفة وتحارب من يحاربها، فإذا كانت هذه نتيجة مؤتمر أو مؤتمرات فكفى بها من نتيجة.



ماهية الحروب

من أفضل تعاريف الحرب وإدراك ماهيتها وكنهها هو تعريف المعهد الفرنسي بأنها: كارثة (وأنها عدم الاعتراف بالغير، بل وإنكار وجوده واندلاع العنف، وغياب الحق، والمخاطرة بحياة الإنسان، وتدمير الثروات المتنوعة، وتكريس جميع النشاطات للمجابهات الدموية، وأفضلية اللامعقول على المعقول، والمطلق على النسبي في إطار عقلي شمولي، ومبدأ الغاية تبرر الوسيلة والفوضى، واشتداد الأزمات والدم والعرق والدموع، واللقاء الحتمي مع الموت، وانقطاع أحمق يبرهن على فشل العقل والقلب) نقله خالص جلبي / جدلية القوة والفكر، ص:٥٨.

نحن نعيب على القبائل الأولى الصراع والحرب، وهم يتصارعون من أجل لقمة العيش والتنافس على المال والجاه والشهوة كقابيل وهابيل، وكلها لا مبرر لها، فالعمل والهجرات والرضا بالأدنى يمنع وقوع الحروب، ولكن الانفعال الداخلي والإحساس بالقوة التي تفتقد التأمل العقلي والمقارنة، وتأمل النتائج، والاستفزاز الانفعالي، وهيمنته على العقل والبرهنة، كلها أدت إلى قيام الحرب بين أفراد البشرية، وهل البداية البشرية وصراعهم مع الطبيعة والحيوان كان الأفضل والأقل خسارة ومؤونة. أم التطور إلى صراع الإنسان مع الإنسان؟ إن صراع الإنسان مع الإنسان يديره العقل الشرير الذي يفكر في آلة الفتك والانتقام. ومن هنا علا خطره، وتضاعف تدميره، وعندما وقف الإنسان في وجه الإنسان قدحت شرارة الثأر التي مثلتها حرب القبيلة والدويلات أشباه القبائل.

فكان الثأر مصدره الدماء، فالدم المسفوك يولّد دماء مسفوكة، وناره لا تنطفئ إلا بوعي ديني عميق؛ إذا صفعك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر، ومن قتل نفساً واحدة كأنما قتل الناس جميعاً، فلا قدرة على إجهاض الثأر إلا بالاحتساب الديني، وكلنا نعيب الثأر وحرب القبيلة، والحروب البربرية في سائر المعمورة.

وقد خلفت النكبات، وخلفت الهجرات إلى جانب جثث القتلى المتناثرة ودمار المدن التي لم تمنعها حصونها من الهجمات البربرية. لكنها أقل كلفة ودموية من الحروب المعاصرة، وإن بقيت آثار الدمار أطول لانعدام التقدم العلمي والمعرفي المعاصر. أما اليوم فإنهم يفكرون في الإعمار قبل التدمير، وربما كان الإعمار هدفاً أساسياً للحرب لتحريك رؤوس الأموال والشركات، وبسط النفوذ السياسي والفكري من خلال الشأن الاقتصادي، لكن مازالت وقفتنا عند الحروب القديمة، وحين نتأمل في فكرها المدون نجد رجال الفكر والسلم وصفوا كوارثها، واستنبطوا نتائجها التي تشغل الإنسانية، فهذا زهير بن أبي سلمى يصف اشتعالها ووهجها الحارق، ونتائجه المشئومة:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم ... وما هو عنها بالحديث المرجمِ
متى تبعثوها تبعثوها ذميمة ... وتضرأ إذا ضرَّيتموها فتضرمِ
فتعرككم عرك الرحى بثفالها ... وتلقح كشافاً ثم تنتج فتتئمِ



فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم كأحمر عاد ثم ترضع فتفطمِ

ونحن لو تأملنا الحروب التدميرية كحرب الأخوين الأمين والمأمون التي دمرت بغداد، ووصفها الشاعر ابن يعقوب وصفاً دقيقاً فاستوقفه خروج الفتيات الحاسرات من القصور المنعمة، وخراب تلك القصور إلى غيرها من الويلات.

وحرب البصرة حين قام عليها الأحباش، وحروب الإسماعيلية الفاتكة، لو تأملنا هذه الحروب نجد كلها معول هدم في جسد الأمة الإسلامية، وأشد منها حروب الفتن الداخلية للدولة الإسلامية بين الأسر الحاكمة والتي ختمت بحروب الدمار الشامل وغزو التتار، فقد دمروا العالم الإسلامي في جلّ دوله المعاصرة، والواقع أنهم دمروا، وقتلوا، وقضوا على غيرهم، لكنهم أيضاً قضوا على أنفسهم، ولم يذكر لهم شأن بعد تلك الحروب، فلو جنحوا للسلم والبناء الداخلي لكان لهم شأن غير هذا، وربما بنوا حضارة يشار إليها بالذكر الحسن في موكب الحضارات.

هل الضربات الاستباقية أو الوقائية إرهاب؟؟؟؟

من الذي أرسى مكونات الإرهاب في عصرنا الحاضر أليس هو الاستعمار؟ أليس هو التأييد المباشر لليهود الذين سلبوا الفلسطينيين حريتهم وديارهم، وفتكوا بدمائهم، وانتهكوا أعراضهم؟ أليس من الإرهاب إعلان تأييدهم ومدهم بالمال والسلاح؟ إنهم يحاربون شعباً أعزل تقف الدولة الكبرى في وجه تسليحه وتسليمه ومدهم بالغذاء، وهل الدولة التي تقتله بالطائرات، والدبابات، وتحاصره، ليست من الإرهاب في شيء؟ أليسوا أولئك الذين قتلوا وأخرجوا الناس من ديارهم، ودمروا الدور، وجرفوا المزارع بربك أيها الإنسان العادل العاقل؟ أليس هذا تدريباً على الإرهاب؟ ألم يمارسوا الإرهاب على كل من خالفهم، ويقتلون به حتى من أصدقائهم الذين أدركوا الحقيقة، ولم يندفعوا لتأييدهم؟ فكم اغتالوا من الأوربيين، ولا سيما زمن تكوين دويلتهم، بل أليس إرهاباً ضغطهم على رؤساء أمريكا، والذين ينتخبون للبرلمان، ومجالس الشيوخ؟ فكل من عارضهم كشفوا عما يحرجهم، ومن ينكر قوة إرهابهم على الدول الأوروبية. إن هذا الإرهاب المختلف الألوان والأطياف، إنه الأب الشرعي للإرهاب العالمي.

وفوق ذلك العولمة الحديثة بمبادئها الحربية الفتاكة، وأسلحتها الاقتصادية، وتدميرها لقيم الشعوب، والقهر ألا يولد الإرهاب؟ أليس إعلان الحرب إرهاباً خارجياً وداخلياً معاً؟ فما أعلن إجهاز على فكر، أو إجهاز على شعب إلا ظهرت مظاهر الارتداد على الشعب المحارب، والأمثلة أكثر من أن تحصى، وإن وقع أكثرها في المشرق، والشرق الأوسط، فنحن أمام مظلة إرهابية لشعوب لها جذور تولد إرهاباً فردياً، لكن القوة تجعل الإرهاب الأقوى سلماً وردة الفعل إرهاباً.

فكيف نبني فكراً يقف في وجه الإرهاب العالمي الدائم والشامل على الأمة. إننا نأمل في تكوين أجهزة تبني فكراً مغايراً لما نحن فيه، يتعانق مع الفكر الآخر في القدرة والمكر والقوة والمنهج.

الانحراف الفكري العدواني

تطرأ ظاهرة الانحراف في التكوين الإنساني عامة، وتطرأ في تكوينه الذهني، وفي تكوينه العقائدي، وتطرأ على تكوينه الاجتماعي، وتنتمي كلها إلى ظاهرة الاختلاف. وكل مفكر يدرك أن الاختلاف أمر حتمي بل وسيلة للإبداع، ووسيلة إلى تكوين الرأي الأصلح أو المعتدل، بل يؤدي إلى الوسطية، لكن هذا الاختلاف إذا تواصل تواصلاً ذهنياً وفكرياً، وحاول التبرير والبرهنة بالعقل والتفكير، وأن تكون الوسائل البرهانية هي سبيله إلى الغاية، فتلك السبل هي الطرائق المدنية والحضارية والإنسانية، بل هي العقل والحصيلة التأملية، وتلك التي تؤدي إلى تلاقح الأفكار، وتنامي العلاقات الإنسانية، والحرية العقلية، والسلام الإنساني، والتطور الحضاري بعامة.

أما إذا تواصل الإنسان مع فكرة محدودة، وتوقف عندها، واتخذ وسيلة العنف باللسان أو اليد أو القوة فهنا تكون الطامة على الفرد، وإذا كانت لمجموعات فتكون مصيبتها على المجتمع.

تلك هي بوادر الانحراف السلوكي والاجتماعي الذي يخالف الشرع بالخروج عن طاعة ولي الأمر، والإفساد بسفك الدماء، وترويع الأمة، ووقف أعمالها الخيرية، ووقف البناء الداخلي بل تدميره.

إنهم يعملون أعمالاً شريرة لم تخطر على بالهم، ولم يتدبروا عاقبتهم؛ فعقولهم محجوبة، وأدمغتهم مغسولة، وسلوكياتهم منحرفة، وفكرهم مندفع مقتنع بما لا يقنع به العقلاء، بل عامة الشعب. إن هذا الانحراف الفكري والسلوكي مصيبة العالم الإسلامي الأولى، لأنها تضرب من الداخل، وتبرر البراهين للمتربص الخارجي. إن أعظم مصائب الفرد التي تتأتى من ذوي القربى، وكذلك مصائب الأمة هي التي تتأتى من بنية مجتمعه، أو من صراعاتهم. إن هذه الفئة القليلة العدد جداً آذت مجتمعنا داخلياً وخارجياً، وكلفتنا أموالا، وأساءت إلى مكانة الفرد السعودي، بل العربي والإسلامي.

فعلينا أن نتدبر واقع الأمر، ومستقبله، وندرك ماهيته، ونعالجها بشتى السبل الحسنى لمن استجاب للحسنى قبل أن يفعل الانحراف وبالقوة لمن تجاوز وظلم، وأفسد في الأرض.

إننا لما نتأمل في ماهية التفكير عند هؤلاء نجدهم يظنون أنهم قاموا بأعمال دينية، بينما هم قاموا بأعمال ضد الدين، ومتعارضة معه، ومتعارضة مع النظرة الإنسانية، ومع الخاصية العقلية البشرية، ومتعارضة مع السلوكيات ذات القيم الدينية والإنسانية بأمور لو قارناها بسيرة الرسول وصحابته، والدول الإسلامية لو جدنا أنهم مخالفون للدين نقلاً وعقلاً وتطبيقاً، فإعلان الجهاد لا يكون إلا تحت لواء قيادة الأمة، وهم يخالفون الشرع حين يجنون على أهل الذمة، وهم يسلكون سبيل قطاع الطرق؛ يعتدون على المسلمين الآمنين، وهم يعارضون مسيرة العمران حين يتركون العمل والإنجاز، وهم يخالفون الشرع حين يتركون أسرهم أيتاماً أو جياعاً عالة على غيرهم، وهم كذلك يعقون آباءهم وأمهاتهم حين يهجرونهم، ويعذبونهم بالبحث عنهم وبانتظارهم، ثم يفاجؤون بارتكابهم لهذا

الإجرام المنحرف إلى أعلى درجات الإجرام والانحراف. لست ادري أين العقول والبراهين التأملية؟ لست أدري أين القيم الإنسانية السلوكية؟ لست أدري كيف يكون الضعف العقلي المؤدي للاتباعية؟ لست أدري أين المنهجية الفكرية؟ إنها أفعال غاب خيرها، وحضر شرها.

إنها أمور شابت لها رؤوس الولدان، وتفطرت منها قلوب الشيوخ، واهتز لها كيان العلماء.. فاللهم نسألك أن يرى شبابنا الحق حقاً، وارزقهم اتباعه، وأرهم الباطل باطلاً، وارزقهم اجتنابه، اللهم اهد شبابنا صراطك المستقيم، اللهم اجعل هذه آخر فئة منحرفة، وأصلح سائر أمتنا يا الله، يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على الحق والخير.



الإدارة والإرهاب

احتل الإرهاب مساحة كبيرة من الفكر السياسي، واستحوذ على فضاءات الإعلام الكوني، والسؤال الذي يطرح نفسه أهذه الغول الضخمة حقيقة أم أن الحروب سميت باسم الإرهاب أم الإرهاب أصبح عدواً وهمياً افتراضياً حين لا عدو ظاهر. فأصبح الإرهاب وسيلة حربية؟. والسؤال الآخر لماذا يكون العدو الحقيقي وراء الأستار والستور؟ وهل الحروب على الأوطان واحتلالها وقتل أهلها، وتدمير حضارتها إرهاب؟ أم الإرهاب الاعتداءات الفردية التي لا تقوم على مبدأ وقيم، وتستهدف سفك الدماء فحسب؟ الواقع أن العالم المحارب للإرهاب، والذي يحتل تفكير السياسة عنده رفض تحديد ماهية الإرهاب، مما يثير دواعي الشك حول المقصود بالإرهاب عندهم، بل ويثير الشك حول أهداف الإرهاب.

وفي نظر العقلاء هل تكون الحرب الوقائية من الإرهاب ألا يدخلها الوهم، وهي الحرب الحديثة المعاصرة التي لم نسمع لها ذكراً من قبل؟ إن العالم المعاصر يعلن مبادئ، ويعمل بمبادئ، بل يفتك بمبادئ، ألا يدخل في هذا الإرهاب الإعلامي؟ إنه عالم متذبذب يكون الحليم فيه حيراناً، ويكون المتأمل ذاهلاً، وأخشى أن العقلاء الذين يدركون الحقيقة هم أولئك البسطاء الذين يعلنونها حرباً أممية دينية، وهي حقيقة عندهم لا عوج فيها. وأخشى أنها تكون قناعة الشعوب بأسرها، ومن ثمّ يكون المتمرد الشعبي العالمي، وهل هذه الحرب الإرهابية فيها منتصر؟!.

الاستنباط التاريخي يحكي أن المحارب المنتصر مهزوم، أو ميت ولو بعد حين، وأن حياة الشعوب بقوة مبادئها لا بقوة نصرها في الحرب، والمنتصر ينهزم تحت قوة القوى التي لم تحارب، فهي تعلو، وتقوى ضد المحارب المنتصر، فهو يحمل عوامل ضعفه، وهكذا.

بعد كل هذا نعود إلى التعريف الدولي الأكثر شيوعاً وغير المعترف به من الذين يحملون راية الحرب على الإرهاب ولم يعلنوا بديلاً.

" الإرهاب كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه، أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر " جامعة الدول العربية.

إذن فإن الذي يفرض أفكاره ومعتقداته بالقوة يمارس الإرهاب، فإن مارسها على فرد يرهب فرداً، وإن مارسها على شعب فإنه يرهب شعباً؛ وكذلك فإن الذي يخنق الشعوب باقتصاده، ويمهد لها بالقوة فإنه يرهب الشعوب.

إن أمة تغزو أمماً، ولا تبث القيم الإنسانية، ولا القيم العقلانية، ولم تحمل رقي الفرد البشري في سائر مناحي حياته، ثم العنصر الإنساني فإنها ترهب الأمم، وإذا كانت الأمة المهيمنة ذاتية الهدف؛ كل هدفها الكسب لأمتها

والأفراد، وإن كانت تعتسف القيم لذاتيتها وذاتية أمتها فهي أمة أنانية، إن أمة تحتل أوطاناً ولا تساوي تلك الأوطان بأفرادها، ولا تساوي الأوطان بأوطانها من ناحية العمران فهي أمة مستبدة شرهة أكولة نهمة.

فمهما أعلنت من الحجج والبراهين، وبرهنت من الدلائل بالقوة أو بالإقناع الكاذب فإن الحقيقة أنها تستنفد الحقوق الفكرية والحسية للشعوب، وتولد القهر والحرمان، وأي هيمنة تولد القهر والذل والفقر فإنها تولد الإرهاب، والدول العربية خضعت لهيمنة حربية، وهيمنة اقتصادية، واستلاب مالي ضخم، وحرمان من بلوغ التقنية المعاصرة، كل ذلك في تتابع زمني، وتنسيق مكاني، وتعاضد عنصري، ورفض لحوار فكري وبأساليب متلونة تحميها قوة مدمرة للكون والبشر، كل ذلك عزل الفرد المسلم وجعله في منأى عن جو الإبداع والإنتاج، وهو في صراع، وفي شأن مريع من الفزع يرى شعوبه يقتلون، ويرى أوطانه تنتهب، وتسلب، ويسمى الجانب الذي يحمل السلاح الفتاك، ويركب الطائرات المدمرة، والدبابات المدمرة وهو مهاجر من دياره للغزو. كل هذا يسمى مسالماً، والمقتول والمسلوب يُسمى إرهاباً.

وقد اكتشف حشد من رجال الاقتصاد، والأكاديميون والدبلوماسيون والخبراء أن أمريكا هي التي تزرع الكره لها، وأن المسلمين فرقوا بين العنف السياسي الأمريكي والمبادئ والقيم التي تقوم عليها قوانين أمريكا، بل إن السياسة المعاصرة أدخلت عناصر ومقومات الكراهية، وتفجير الغضب على القوانين، ويخشى أن تحذوا أوربا حذوها. وقد أشار التقرير الذي أعده الخبراء للبنتاغون إلى أن الإعلام البراق لم يستطع ستر الحقيقة؛ فقال الكاتب (سيدني) بمثال من التقرير " وما ظهر من التقرير هو توجيه اتهام بوقوع كارثة كبيرة ناجمة عن التجاهل الحرون للعالم، وفشل المبادئ المتبعة التي ليس لها أي صلة بالواقع المستند على التجربة العلمية، دعك عما يرافقها من تأكيدات لا تؤدي إلا إلى تصاعد الكراهية بين المسلمين وأمريكا " وهذه الحقيقة، فإنسان اليوم يدرك ماوراء الإعلام، ويتأثر بالحقيقة والواقع فحسب.

ويقول التقرير: "المسلمون لا يكرهون حريتنا، ولكنهم يكرهون سياستنا " نعم فإن كل ما يصدر من تصريحات وأفعال وتنفيذ لسياسات إنما كله يدور حول العالم الإسلامي دينا وفكراً، ووطنا، ومجتمعاً، وفرداً فمن يشك لم يستمع للأخبار الكونية، فهي ترهب، وترعب كل مسلم وعربي. والتقرير يعترف بأن الحملات الإرهابية، وما يسمى بالحرب الوقائية المصحوبة بالإعلام الإرهابي كل ذلك ولدّ الانفجار، وأوجد ردة الفعل، فلكل فعل ردة فعل، يقول الكاتب: "فإن الخطاب الدرامي المتعلق بالحرب ضد الإرهاب الذي ظل بوش يكرره، ووفقه ربط بين ما حدث للمركز التجاري الدولي في نيويورك يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وبغداد، آل إلى تحويل الجهاديين الذين كانوا وجوها هاشمية في العالم المسلم إلى مدافعين ضد الاحتلال الأمريكي للعراق مع وجود ملايين من الناس يتبعونهم. وأضاف التقرير مستنتجا: لذلك فإن المشكلة الجوهرية في الدبلوماسية الأمريكية العامة الموجهة للعالم المسلم ليست مستندة إلى بذر المعلومات، أو حتى إتقان صياغة الرسالة المناسبة بدلاً من ذلك كانت المشكلة الجوهرية

هي المصداقية، وببساطة ليس هناك أي من ذلك؛ فالولايات المتحدة بلا أي قناة فعالة تساعد على التواصل مع عالم المسلمين، وهذا يخدم لا محالة الطرف الذي يمتلك الرسالة والقناة الواضحة والصاخبة لإيصالها، وهذا هو العدو الذي تحاربه أمريكا.

ألم يمثل الإعلام الإرهاب وهو لا يعرض إلا استحلال الأوطان الإسلامية؟ أليس إرهابا وهو يعلن تدمير المدن الإسلامية؟ أليس الإعلام إرهاباً وهو يعلن ترويع المسلمين في سائر الأوطان؟

هل يقاس قتل الأفراد واقتناصهم بتدمير شعب بأكمله؟ هل يقاس تدمير عمائر بتدمير دول ومدن على أهلها؟ إن الإرهاب المعاصر له أوجه متعددة، لا يعرف منها الأقوى، وإنما يعرف الأضعف، ولا يعرف منها إلا ما مصدره الإسلام. فالجهل مدمر، والجهل آفة الشعوب، وما دمنا نجهل القضية فلا حلّ لها. قضية الإرهاب قضية عالمية، فإذا كنا ندعي أننا عالم متحضر، عالم يصون إنسانية الإنسان، عالم يخضع للعقل والتأمل، عالم يدعي التوحيد في ظلال الأمم المتحدة، وتنتقي جمعا من العقلاء ورجال الفكر والقانون، وتدرس القضية من جميع جوانبها، ويسمع الملأ النتائج، وقد بدأت الخطوة الأولى فقد نظمت دائرة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة ندوة كان موضوعها وعنوانها "مجابهة التعصب ضد الإسلام: التثقيف من أجل التسامح والتفاهم" وألقى الأمين العالم للأمم المتحدة (كوفي عنان)كلمة الندوة قال فيها: (كثيرا ما تشوه مبادئ الإسلام وتعاليمه، وكثيراً ما يستشهد أنها في غير سياقها، هذا إلى جانب أخذ أفعال وممارسات معنية باعتبار أنها تمثل هذا الدين الثري بالقيم، أو ترمز إليه.. ويسمح في كثير من الدوائر بتجريح المسلمين، ولا يجد هذا التجريح نقداً ولا استهجانا مما يضفي على التعصب ضد الإسلام هالة زائفة من القبول.. إن الجهود المبذولة لمكافحة التعصب ضد الإسلام لابد أن تُعنى كذلك بقضية الإرهاب، والعنف الذي يرتكب باسم الإسلام، فلا ينبغي الحكم على الإسلام بأفعال المتطرفين، فالقلة تسيء إلى الأغلبية، وفي الحكم الخاطئ على الأغلبية ظلمٌ ينبغي على المسلمين بوجه خاص أن يجهروا بإدانة الأفعال الشريرة التي ترتكب باسم دينهم، ومن الضروري أن تنبع الحلول من داخل الإسلام نفسه، ربما في إطار مبدأ الاجتهاد الذي يعني التفسير الحر للأمور، ولابد لأي إستراتيجية تتوخى مكافحة معاداة الإسلام أن تعتمد بقوة على التثقيف، ولا شك أن الحاجة ماسة إلى أن تقوم السلطات العامة بدورها في شجب معاداة الإسلام، وقد علق عليه الدكتور زين العابدين الركابي بما يكشف الأمر، ويوضحه، فقال: " فالصورة النمطية الرائجة، ولا سيما بعد مصيبة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي أن المسلمين هم صانعو الكراهية والتعصب، وهم الذين يمارسونها ضد الآخر، بيد أن في الطرح الجريء الأمين لكوفي عنان: ما ينتقل بالوعي العالمي إلى صورة مضادة، وهي أن المسلمين هم – في الحقيقة والواقع – ضحية الكراهية والتعصب، وأن الآخرين في – مستويات مختلفة – يمارسون معاداة الإسلام والتعصب ضد أتباعه، ولو أن في العالم الإسلامي مؤسسة رصد قوية على نسيج ما في الغرب من مؤسسات مماثلة لرصدت من دون تحريض ما يملأ موسوعة ضخمة من معاداة الإسلام والتحريض على

المسلمين، وهو كم هائل من العداوات يصغر بجانبه حتماً الكم الصادر من حفر الظلام في العالم الإسلامي ضد الغرب، وهذه الفروق هي ذاتها التي تفصل بين عالم غربي متقدم مدرع بوسائل التقنية، ومؤسسات الدراسة والبحث، ووسائل الاتصال النافذة، والميزانيات الهائلة المرصودة لذلك كله، وبين عالم إسلامي شديد التخلف...).

ولو نظرنا إلى ظاهرة التطرف التي تولد الإرهاب نظرة جزئية داخل الأديان، أو الأيدلوجيات، أو الاتجاهات الفكرية، أو حتى السياسية، أو الاقتصادية بين أبناء الشعوب فإنها تقوم على الأنا وإقصاء الآخر، بل ليس هذا فحسب، بل التجاوز على مبادئه وحريته أو حرمانه منها، ومما يملك من القدرات والمال وتعبئة الأفراد بهذه الأنا أو بمضادها، ومن ثم يكون التطرف والحرب، ولو أدركنا أن الحياة معاناة ومكابدة كما وصفها خالق الكون ومدبره [لقد خلقنا الإنسان في كبد] فكل منا يدرك معاناة الآخر، وضروريات الحياة له، كما هي ضرورياتها لذات الإنسان المتعالية، ومن ثم ضرورة المطلب الإنساني الذي يتمثل في العدل والمساواة والحرية المسؤولة.

إن الغلو الذاتي يوهم الفرد والأمم أنهم الأسمى والأعلى، وينسيهم إنسانيتهم التي تتساوى مع الفقراء والمتحضرين في نظرهم، والتعالي الأممي والفرد يفقد الامتثال للعقلانية والتأمل والمقارنة والموازنة بين المفرط والمعتدل. ومن هنا فإن المتعالي مريض يفتقد التوازن، وهذا المرض يدب في الفرد، ويتكامل في الأمة التي تستحوذ عليها الأنا، ومن هنا فإن الأفراد الذين يصابون بمرض الغلو والتطرف يفتقدون مساحة التوازن والتأمل، وتميل بهم رياح التطرف نحو عواصف الإرهاب، إن هناك أفراداً من المجتمعات انحرفوا فكرياً، بل أن مرض التعالي المفرط من الشعوب الذي غرس فيهم ردود الفعل، وجعلهم يتعالون فكرياً على أوطانهم، بل صيروا أوطانهم وأبناء أوطانهم كأنهم أولئك الذين تعالوا عليهم واضطهدوهم، فتمردوا على أبناء جلدتهم، والأمر ليس هذا فحسب؛ فهناك مخالب أخطبوطية تجتذبهم، وتقبض عليهم بيدٍ من حديد لتحمي جانب التطرف، وتشعل جذوة الإرهاب، وتحول الحرارة المدفئة إلى شعلة ملتهبة تحترق، وتحرق من حولها.

إن التسامح والاعتدال والتأمل الفكري هو السائد والأكثر نسبة عالمية بين الأوطان؛ بعضها مع بعض، ولكن الظواهر الانحرافية لا ريب في حضورها في كل زمان ومكان، والإنسان يعمل على استقطاب الآخرين ومجالستهم، وكذلك الأوطان فإن المعتدل منها يظل جاهداً لإيجاد بيئة التسامح والتواد بالحوار، والعدل والمساواة والحرية المسؤولة، فإذا لم يفلح هذا الاحتواء ومدِّ ذراع الحب فإن محبة الوطن تقتضي الحماية من هذا العضو الشاذ.

الإرهاب الديني ليس من الأديان السماوية، وإنما هو من تأويلات البشر، وتوظيف النصوص لأهدافهم، بل وزيادة في النصوص، وادعاء لها زوراً وبهتاناً، فالإرهاب جاء معارضاً للأديان السماوية من عهد عاد وثمود، ونشأ في الديانة اليهودية، فكم قتلوا من الأنبياء. أليس من الإرهاب محاولة قتل عيسى عليه السلام؟ وما الحرب التي

سجل التاريخ بين الديانتين إلا إرهاباً، وكم سجل التاريخ من حركات الإرهاب الديني بين المذاهب النصرانية ذاتها:

وكذلك فإن الإسلام لم يكن بمنأى من أولئك الذين يعتسفون النصوص ويتأولونها بتأثير من دوافعهم الذاتية والأنا، فقد سطر التاريخ من أبناء الإسلام يعترض على رسول الله – ﷺ – بمقولته المشهورة: (اعدل يا محمد)، أليس الدافع المادي هيمن على المبدأ الديني؟ وقد أشار الرسول – ﷺ – إلى أولئك الذي يحملون راية الإرهاب بقوله (سيخرج قوم في آخر الزمان حُدَّاث الأسنان سفهاء الأحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز إيمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية) رواه البخاري.

والإرهاب الداخلي بين أبناء المسلمين يقوم على اختلاف المذاهب، ويغذيه الإرهاب العالمي، فجل الإرهابيين يبرهنون لحروبهم بموالاة أعداء الإسلام الذين دمروا الإسلام.

وهي حجة واهية لا يسوغ قتل المسلمين بعضهم بعضاً، ولا سفك دماء أفراد من الأمة، لكنها الفتنة الكبرى على الإسلام من الداخل والخارج. هؤلاء الأعداء يحتجون ويسوغون حروبهم للمسلمين بعمل هؤلاء الإرهابيين القلة من المسلمين، والإرهابيون من المسلمين يحتجون ويسوغون لوحشيتهم بعمل أولئك من أعداء الإسلام، والعالم الإسلامي دولاً وشعوباً وقعوا في غابات من الحرائق بين الطرفين.

إن الأنبياء والرسل لم يجعل الله لهم سلطاناً ليجعلوا البشرية تحت ديانة واحدة، وإنما نصرهم بقدر، وترك المشيئة لكل فرد يعتنق الدين الذي يقتنع به، فكيف بدول هدفها الأول مادي وسلطوي مهما حاولت الإقناع ببراهين أخرى؟ فلو أقنعت نفسها فإنها لم تقنع الآخرين، ومن هنا فإن أية أمة تعلن الحرب على دين سماوي فإنها خاسرة، ولو على المدى الطويل أو الأطول. ثم إن كل أمة تعلن الحرب على دين سماوي فإنها تعلن الإرهاب العقدي مهما ملكت من الإعلام الوهمي والبراهين البراقة والانتقام للقهر الديني، ولن يدفع الإنسان حياته إلا من أجل الدين، ولن يبذل ماله إلا من أجل الدين. إن القوى الحربية تنتصر لكن في انتصارها انهزام وضعف وتدمير لكيانها الاجتماعي على مدى الأحقاب؛ لذلك فإن النية التي تدفع بالحرب هي المصداق الأول، وهي التي يحاسب بها رب البشرية، وهي التي تدركها الشعوب، فهل من معتبر ومتأمل ومستشرف للمستقبل؟

وكم سجل التاريخ على أولئك الذين يشعلون الحروب الدينية ويتصدون للرسل والأنبياء؟ وكم بعد الرسل والأنبياء من ادعى الحرب باسم الدين ليضطهد أدياناً أخرى؟ فكانت الحروب طويلة الأمد.

وكم من أدعياء العلم من انحرف، وكون المذاهب الدينية داخل الأديان، فأشعل نار الفتن بين أبناء الدين الواحد، ولا شك أن كثيراً من العلماء حين يجتهد، ويحاور ويجادل يريد أن يكون مقصده صائباً، لكن لم يأت ويوظف هذا المذهب توظيفاً سلطوياً. إنها حركية البشر التي لا مناص منها، لكن العقلاء من رجال العلم، والعقلاء من الساسة والمنفذين يتصدرون لمثل هذا التطرف، فتكون لهم الغلبة في كثير من الأحيان، ونحن شهدنا

ألواناً من التطرف في دولتنا السعودية وفي مصر، ومازلنا نعاني منها، وكذلك سمعنا عن التطرف الإرهابي في مشارق الأرض ومغاربها في دولها، ومن أديانها.

لكن الإرهاب يهدأ بهدوء العالم عن الإثارة، وبهدوء العالم عن إيجاد المحفزات له، وعن دعمها، وأن إثارته مهما كانت خارجية أو داخلية، سياسية أو اقتصادية، دينية أو مذهبية، اجتماعية أو غير اجتماعية فهي عنصر مؤثر فيه.

والغلو والإفراط من ذلك، ومن ثم الإرهاب مصدره خارجي عن التكوين الإسلامي والعربي، بل إن له مصادر داخلية تقوم على مظاهر منها:

(١) توزيع الثروات وإدارة المال العام في سائر دول العالم الثالث، فهي غالباً لا تقوم على نظم وقوانين ذات شفافية، وإنما تتحكم فيها الأكثر التصاقاً من صغار الموظفين إلى كبارها وإلى البطانات، فكلٌ يختلس حسب مقدرته، ونفتقد في العالم الثالث للإدارة المالية ذات الكفاءة والأمانة العالية، ونفتقد إلى الإدارة الرقابية الفاعلة، ومن ثم تكونت الطبقات التي مصدرها القرب من السلطة، فتتعاظم الطبقات التي لها وشائجها مع السلطات العليا، وتضعف كلما ابتعدت، وتفتقر كلما انقطعت عن الرابط السياسي.

ومن هنا قل استثمار المال العام للصالح العام، فأوجد الصراع البشري على موارد الرزق، وكل هذا يفتقد المصداقية، ويزيد الغلو غلو المفرط إفراطاً. ولو استثمر العالم الثالث موارده بإدارة عالية وشفافية ومراقبة مؤثرة، ولو أوجدنا الوظائف والأعمال التي تستوعب الشباب الذين يجوبون الطرقات ولما تكاثرت نسبة البطالة، والمعروف أن الشباب والفراغ مفسدة للمرء أي مفسدة. وهذه تربة خصبة لتفريخ التطرف والإرهاب.

(٢) التنافس المذهبي بين الطوائف، والعلماء عليهم مسؤولية هذا المظهر، فكل يدعي أنه أمين الإسلام، وأنه الذي يسير على الصراط المستقيم، فكثير من أولئك العلماء يستميلون شباباً من أبناء الأمة وينمقون لهم الأقوال الحماسية فيميل بهم عن الاعتدال الذي زرعته المناهج التربوية المعتمدة من الدول، وأقول " إنها كلها معتدلة، إن لم تفرط تهاوناً لم تفرط غلواً، لكن أسلوب الحوار والجدل الفكري لم تكن له أسس تنظيرية، ولا تطبيقية حتى في المناهج التربوية، ولا عند أولئك العلماء، أو لنقل طلبة العلم؛ لأني أعتقد أن العالم لا يطلق إلا على أفراد قلة لهم تميزهم المعرفي والعلمي والمنهجي، ولهم سلوكهم المبني على القيم الدينية والإنسانية والعقلية.



تساؤلات حول الإرهاب

أولاً: إنني أؤمن بأن الدين براء من الدفع إلى التطرف والإرهاب، وأن ما يقوم به الأفراد أو الجماعات نتيجة لتأويلهم وقصر فهمهم.

ثانياً: أؤمن بأن مجتمعنا من أفضل المجتمعات الإسلامية التزاماً، لكن هناك أفراد أو شرائح تجترح السيئات وارتكاب الأخطاء، ولا عصمة لأحد منها بعد الأنبياء والرسل وكثير منهم موكل إلى محاسبة الرب لا محاسبة الدولة أو المجتمع، وتقع المحاسبة من الدولة على ما يؤدي بالضرر على الفرد أو الجماعة..

وسأطرح تساؤلاتي:

- نحن مجتمع إسلامي، ما تأثير الدين على تعاملنا مع بعضنا؟ ويستوي في ذلك طلبة العلم والملتزمون وسائر الأفراد من ناحية المصالح الفردية، والمحسوبية، والتوازن الاجتماعي، وهل نجم عن عدم الالتزام صراع اجتماعي؟
- هل يلتزم الفرد منّا بالتوجيه الرباني في العدالة المالية والسلوكية، وذات الجاه، والشفعة أم تطغى المحسوبية على كل ذلك، وتولد القهر الاجتماعي الذي يولد التطرف والإرهاب؟
- ومن الشرائح الاجتماعية أولئك الذين تعلموا في الخارج فهل الذين تعلموا في الخارج أتوا بمبادئ الالتزام بالنظام والقانون والتوازن مع سائر الأفراد، والإخلاص في العمل الذي يقوم على العدل والمساواة؟ وهل تخلصوا، وتجردوا من العلائق الاجتماعية التي تقوم على التعصب الإقليمي والقبلي، أو أي نوع من أنواع العصبية؟
- هل تخلصوا من الأسباب التي تؤدي إلى القهر الاجتماعي والفردي؟ وهل تعاملوا بالمحسوبية؟ وهل عملوا على التوازن الاجتماعي، أو وضعوه، ووقفوا ضده؟ وهل تخلصوا من مظاهر الفساد الإداري؟ وما دور ذلك في الإرهاب؟
- وهل الجامعات وإداراتها وأعضاء هيئة التدريس كانوا القدوة الحسنة في غرس المبادئ التي تتجنب الطبقية والتفاوت الاجتماعي؟ وهل لها دور في إصلاح المجتمع وقيامه على الاعتدال والوسطية؟ أم أن إداراتها وأعضاءها لم يتخلصوا من الواقع الاجتماعي؟
- هل العصبية القبلية الأكثر تأثيراً وتأثراً على التطرف والإرهاب أم العصبية الإقليمية الأكثر جنوحاً؟ فإذا وجد فيهما فما العلاج؟
- ما دور الوزير في وزارته لزراعة المحبة والتلاحم الاجتماعي مع كل من يتعامل مع الوزارة، ومع مجتمع الوزارة ذاته، وهل يتولد القهر من خلال الترقيات والانتدابات والجاه وغير ذلك من إتاحة الفرص للبعض دون الآخر؟



- وهل يتحمل كل إداري مسؤولية زراعة المحبة لدولته ووطنه بالتعامل المثالي، لا بالتأويلات والتعليلات النابعة من الجهل، أو الأنا، أو غير ذلك؟
- ما دور الولاة للمناطق، والمحافظين للمدن باستقطاب أهالي المناطق، وغرس المحبة والولاء للوطن؟
- وهل هناك تعالٍ من ذوي المناصب والجاه على بعض شرائح المجتمع؟
- هل خلا الأفراد من التعالي والأنا؟
- هل التعامل الفردي في مجتمعنا يولد المحبة أم يقوم على غير ذلك من التنابز بالألقاب واللمز؟ وهل ذلك أكثر أم الدعوة بالكنى، والتعامل الذوقي وحسن التآخي؟ وهل أعضاء المجلس كلهم براء من هذه النظرة؟ فهل نصلح أنفسنا أولاً؟
- ما دور الفساد الإداري في عملية الإرهاب؟
- نحن جنينا من الإدارة جاهاً ومالاً، لكن هل نستطيع أن نتنازل عن الباقي، ويأخذ الدور أجيالٌ جديدة مؤهلون بقدرات مبدعة، وبعقلية تنأى عن المنزلقات التي أدت إلى الفساد الإداري؟ وهل يُتوصل إلى تلك المناصب بلا محسوبية؟ طبعاً ذلك ليس عاماً، لكنه يوجد إن لم يكن ظاهرة؟
- هل اختيار متخذي القرار وبطانتهم بالمحسوبية أم بالقدرات والتوازن الاجتماعي؟
- إذن ما دور المجتمع في التمهيد للإرهاب؟ وهل هناك فئة تحارب فعله، لكنها تولد له أسباباً ومسببات؟
- هل الحوادث الإرهابية لها دور في معالجة الصراع الاجتماعي والفساد الإداري؟
- وهل لها دور في تغيير العملية الإدارية، وما يتبعها من رقابة واستشارة ولجان؟
- وهل الحوادث أحدثت تغييراً في الفرد؟ فتضاءلت الأنا والذاتية، وأوجدت نظرة: ماذا يجب علي بدلاً من ماذا يجب لي؟
- هل هذه القضايا تحتاج إلى دارسين ومقيِّمين حياديين لقول الفصل؟ هل أخذت هذه القضايا الاجتماعية مساحة تستحقها من اللجان الموقرة أم أنها جاءت ثانوية؟
- وأخيراً أقول اللهم أرنا الحق حقاً، وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً، وارزقنا اجتنابه.



مبادئ ومصالح أمريكا بين المسلمين وإسرائيل يحمل رسالتها ولي العهد

أمريكا دولة قامت على التشكيلة البشرية، وحاربت جوانب الانحراف ضد العنصرية، فأعتقت السود، واستقبلت المهاجرين من أقطار المعمورة، وأعلنت مبادئها الوطنية التي تقوم على العدل والمساواة والحرية، وتعملقت الولايات المتحدة جذلة تحمل روح الشفافية؛ ولهذا توافدت عقول البشرية إليها، فتقاربوا معها، والنية الحسنة تتلاقح بين المستقبلين والوافدين، لكن هناك الشريحة اليهودية التي لا ترضى هذا التسامح، ولا هذه المكاسب المعتدلة، مما صيرها تقذف بقوتها الاقتصادية والإعلامية وألاعيبها حصيلة التراث الماكر عبر الأحقاب، هذا المكر الذي مكر بالرسل والأنبياء والصالحين، ثم الدول العالمية، ثم الحياة الاقتصادية في أوروبا، فقد رأت العالم الجديد يقوم على الفطرة والعقلانية فرأت في أمريكا مزرعة جديدة بعد أن قلاها وتبرم منها العالم المتحضر في أوروبا وآسيا، فكان لها ما أرادت، وغرست في نفوس الساسة أن باستطاعتهم أن يهيمنوا على العالم الغربي إذا زرعوا شجرة الشوك والمرض في قلب العرب، حتى أعلنت أمريكا تأييدها لها قبل ستين سنة. فما تلك المكاسب التي جنتها الولايات المتحدة في هذا التأييد القوي؟!

ألم تحتضن شعباً قليلاً مكوناً من مليونين سابقاً وتجعله مضاداً لأمة إسلامية مكونة من أكثر من خمسمائة مليون يوم ذاك ألم يكتشف لها حصاد هذه المزرعة خضراء الدمن في هذه الأيام؟

لو قيّمت أمريكا وضعها من خلال تقارير الخبراء الموضوعيين، وأعرضت عن تقارير الصحفيين اليهود، أو من نشّأهم اليهود، أو من ترنو عيونهم للمال اليهودي، ونظرت بعين الشك في توجه الساسة المتأثرين باللوبي اليهودي على حساب أوطانهم ومقدرات بلادهم لأدركت أن العملية الحسابية الاقتصادية، وكذلك الفكر السياسي، وكذلك الاستراتيجية التي تبقي الأمة الأمريكية قوية، تلك العملية التي يكشف عنها الخبراء الموضوعيون وتتمناه الأمة الأمريكية، لتضمن طول عمر قوتها تتلخص في مصافحة الأمم، وهي تلك الرسالة التي يحملها ولي العهد السعودي لأمريكا في زيارته المستقبلية، فهو يحمل فكر العقلاء لأمريكا، ويحمل رافداً قوياً من روافد قوتها.. إنني سأحتار حيرة كبيرة لهذا التحيز حين أقارن بين فائدة التواصل مع العالم الإسلامي أو مع إسرائيل، وأيهما أكثر ثمرة لشعب الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الموجات البشرية لهي مظهر من المظاهر ذات الدلالة الكبرى المؤثرة في هيمنة أمريكا، فقد استقبلت الهجرات البشرية للأرض الجديدة، وكذلك تلاحمت مع الدول في علاقات مسالمة، فتحولت الهيمنة لها من الدول التي واجهت الشعوب حربياً، فلم تكن هناك دولة عاقلة تقف في وجه إدارة بشرية بهذه الكثافة، واستمرت في قوتها، وإنما الواقع أن أعداءها بل أصدقاءها ينتظرون ترنحها، ومن هنا فإن الشعوب الإسلامية تقف وراء الأمير



عبد الله منتظرة أن تعلن أمريكا اعتدالها وتعاطفها مع الشعوب الإسلامية التي لا تهدف إلى التدمير، وإنما إلى العيش بسلام في الأوطان.

لو نظرنا نظرة خاصة لمكانة المملكة ودورها في أمريكا فإن الدولة السعودية ذات كيان واحد تستفيد منها أمريكا فائدة كبرى، وقد تعاطفت مع أمريكا منذ البداية، ولم يكن هناك تصادم في المبادئ، فكل يدعو إلى التعايش والتعاون وإن اختلفت الأفكار والاتجاهات، وهذا هو المنهج الدولي الأصح الذي يعطي الحرية، ولا يتدخل، أو يحارب قيم البلد الآخر.

وهناك تنسيق في كثير من المواقف الأمريكية، ويفترض أن أمريكا تراعي مصلحة الصديق بعد مصلحتها، لكنها خرجت من حرب الخليج، وقد زاد وفرها بينما السعودية مازالت تحمل أثقال تلك الحرب، وآثارها الاقتصادية مازالت تلقي بظلالها.

وبدل من أن تشد أزر السعودية أخذت تبعث بالمليارات للدولة الصهيونية، وأخذ المواطن السعودي يعاني من ضعف الإيرادات، وتكاد أن تتوقف حركة بناء المشاريع الضخمة.

والدولة السعودية كانت من أسباب الرخاء للمواطن الأمريكي، والدولة الإسرائيلية تعتمد على ما يبذله المواطن الأمريكي بواسطة الضرائب.

الدولة السعودية سوق كبرى لأمريكا، ومورد لضروريات الحياة من النفط، وداعمة للضريبة (الكربونية)، بينما إسرائيل تأخذ منها، وتغطي أمريكا عجزها، وتسوق منتجاتها.

الدولة السعودية دولة مسالمة لكل إنسان في الكون، والدولة الإسرائيلية تعتدي. وسوق الأسلحة التي تدفع قيمتها السعودية بالدولار لم تعتد بها على أحد، والأسلحة الفتاكة التي تأخذها إسرائيل تفتك بها شعباً أعزل، مما أساء لسمعة أمريكا.

الدولة السعودية جزء من عالم كبير قادر على الاعتماد الذاتي، وإسرائيل لن تعيش إذا مالت للحرب إلا معتمدة على أمريكا، أو غيرها.

والسعودية تدعو أمريكا للسلام حتى مع إسرائيل، والدولة الصهيونية تدعو أمريكا للحرب، واضطراب العالم، والصراع الأممي.

المملكة لا تحمل أمريكا تبعية علاقات، أما إسرائيل فإن أمريكا تحمل أثقالها، وأثقال أوزارها، وأثقال المندفعين من قادتها، وتحرجها كل سنة أكثر من مرة في المحافل الدولية بما يخالف مصالحها الاقتصادية، ومبادئها السياسية، بل ومبادئها الفكرية.

إن الشعب السعودي يحدد أسباب الخلاف بصراحة، وهو التأييد السافر للكيان اليهودي الذي يفتك بأخوة لنا، ويعتدي على إنسانية الإنسان، ويستبيح المقدسات.



ولم تراع الدولة الأمريكية شعور الصداقة للشعب السعودي الصديق، ولم تأخذ بالاعتدال، ولم تشعر المواطن السعودي بضرورة تلاقي المصالح.



شارون والقيادة إلى الهاوية

يحتار العرب في كيفية التعامل مع العدو الماكر، والجبار المكابر؛ شارون يوم أن كان رئيساً للوزراء الذي يملك التصرف في القوى العالمية، وتحت قدراته الأكداس من الأسلحة المتطورة الهجومية المدمرة، وهي قدرات جهنمية تحت سيطرة قيادة غير عاقلة، ولا متأملة، قصيرة النظرة، تدمر خصومها وأهلها وذويها في أزمنة متفاوتة ومتتالية، فكيف يكون شارون عاقلاً وهو يزرع الألغام، ويعري أسلاك الكهرباء في منزله الدائم؟ ألم يكن من الواجب أن يتخذ وسائل السلامة التي تمنع اشتعال النيران؟ فكيف بالمندفع فاقد العقل شارون أن يفتح عليه وعلى شعبه بل على شعبه فقط لأنه في حماية فردية، يفتح معادة الشعوب التي لا تخضعها قوى الإدارة السلطية على مرّ الأزمان؟ فافتقاد الأمن موت بطيء للأفراد والشعوب أفضل منه الموت الحقيقي الذي أجبر عليه الفلسطينيون، بينما شارون استفز قومه فأطاعوه، فأخذ يهوي إلى الهاوية بالتدرج، أي بالموت البطيء، وليس من مات فاستراح بمثل ميت الأحياء.

وشارون يتعاظم حين يرى قدرته تستفز القوى الوحيدة المنفردة في أمريكا جنباً إلى جنب مع قومه الذين أطاعوه، إنها قوة لا ريب في عظمتها، وتصور مدى ما يمتلك شارون بعقله القاصر التصرف فقد أسلمت دولة عظيمة قيادتها له، وهو القادر على صياغة قرارها، وهم مستسلمون له بفعل الانتخابات، مع إدراكهم أن منهج شارون مخالف للمبادئ الأمريكية التي تقوم على العدل والحرية والمساواة؛ فخسارة العرب بدماء تسيل لجماعات مهما كثرت أقل فداحة من خسارة أمريكا مبدئياً ومادياً، مع التسليم بأن شارون جعل بني إسرائيل على شفا جرف هار سينهار به وبهم إن شاء الله قريباً. وكان شارون ومن يساندونه وأمثالهم فيمن سيخلفهم سيسجل التاريخ أنهم أحد أسباب سقوط الدولة العظمى أمريكا، فهي أخذت تهدر أموال أمريكا، وتهدر مكانتها الشعبية بين الشعوب، وهل تقوى دولة عظمى على ذلك؟ فلتسأل التاريخ.

والعرب حين يلجَأون إلى أمريكا، ويطلبون مناصرتها كالمستجير من الرمضاء بالنار، والحالة أشبه بحرب البسوس الجاهلية، فشارون يمثل جساس الابن المتهور الذي جرّ قومه إلى حرب ضروس نتيجة نزوة تفتقد العقلانية، وبوش يمثل الأب (مرة) رئيس قبيلة بني بكر الذي لا قدرة له على تسليم ابنه جساس، أو (شارون) فقامت الحروب التي دمرت القبيلتين المتجاورتين بكر وتغلب نتيجة لغلبة قيادة هوجاء، لا تأملية، ولا عقلية، والأكثر مثالية استفزاز فرعون لقومه ضد النبي موسى عليه السلام حين أطاعوه، فأغرقهم الله في اليم. إن شارون طغى، وبغى، ومكر بالإنسانية المعاصرة، فهو قد مكر أولاً بالعالم المتقدم المتأمل، وجرهم إلى صراع الشعوب، وصراع الحضارات، وصراع الدمار الشامل.





ومن هنا نعود للبدء، مع من يتعامل العرب؟ لقد كانوا على مفترق الطرق، فإن أرادوا السلام تعاملوا مع أمريكا وأوربا، وإن أرادوا الحرب والصراع تعاملوا مع الذين لا يعرفون إلا الحرب وسفك الدماء؛ شارون ومن استفزهم من قومه.

فولىّ العرب وجوههم شطر السلام، ونادوا بصوت جهور، فلا سماع واستصرخوا بنداء مشحوب، فلا مجيب، وأخذوا يصرخون، ويولولون، ويندبون، فلا مغيث.

ومن هنا تنازل الغرب عن مكانتهم القوية بضعف، أو مكر، أو بدهاء، والله يعلم ما في الصدور.

فالخيار الآخر هو التعامل مع شارون، والشرعية التي انتخبته، وضرباته القوية التي لا ريب بأن يكون صداها ضربات مماثلة، وإن كانت أضعف مليون في المائة، لكن عوامل التعرية سوف تؤثر، وربما تكون سيلاً جارفاً أحياناً، وأحياناً صواعق محرقة، وأحياناً رياحاً تسفو الرمال، ونحن لا ندري، والله الذي يعلم ماذا تكنُّ الأيام، لكن إذا كانت قيادة السفينة وربانها مخموراً أو مجنوناً فلا قدرة له على قيادة سفينة في أمواج البحار والمحيطات، ولا شك أن قيادة العالم اليوم بيد شارون، فهو ربان السفينة البشرية. فهل يعي الفرد الأمريكي وأمناء القيادة الأمريكية الذين يمثلون شعوبهم أن أية أمة تعادي أمماً إنما تحكي بداية الأفول والضعف والزوال، تماماً مثل الدول أو الدولة التي تحارب إحدى شرائح المجتمع، أو أحد أقاليمها، أو قبيلة كبرى من قبائلها، لا انتصار للمتحاربين معاً، وإنما يفتح المجال لقوة جديدة.





منهجية العمل

العمل هو نتاج الثروة الزمنية، فكل لحظة في حياة الفرد ينبغي أن تستثمر بعمل، وفي ذلك رضا للرب، وصلاح لنفسية الفرد، ونماء لعقله، وكسبٌ لعيشه، وتطور لحياته، والعمل يستهل مع الفرد باستهلال الحياة، فبكاؤه عمل كي يجذب الهواء، ورضاعته عمل يلهمه الله إياه. وكل حركة من حركات الطفل عمل يؤدي إلى تطور مراحل الجسم، والنفس، والعقل، وصراعه والمشي والنطق عمل، وكل ذلك فطري، ثم يترك الله تطور العمل لفعلية الإنسان؛ الأم والأب، فيجب أن تكون هناك تربية منهجية عملية.

ونحن لو نظرنا إلى واقعنا الاجتماعي لرأينا أن الأولاد عالة على أمهاتهم من الطفولة حتى مراحل الشباب المتأخرة، أو قل حتى مرحلة الزواج، فالأم تكدح طبخاً وتنظيماً وتنظيفاً، والولد لا يقوم بأي عمل، حتى تنظيف حجرته، وغسل ملبسه، وتنظيم مكتبته، إنما يوظف أمه لذلك حتى بعد بلوغ سن الرشد، وفي ذلك مخالفة شرعية، ففي هذه السن يجب أن يخدم والديه، لا أن يخدماه.

وفي هذه السن يجب أن يعمل عملاً يكسب منه، لا أن يثقل والديه بمطالب الحياة الكمالية التي ربما يقترض لها الأب، بل ليس ذلك فحسب، فهو أكثر تبذيراً، وهو يتعامل مع الآلة بإسراف في سيارته، ومشترياته، حتى تشغيل المكيف لا يقوم بإطفائه، الحياة كلها عبث في مرحلة الشباب، والوسيلة لذلك من راتب الأب الذي يجب أن يرتاح في هذه المرحلة، وأن يستمتع بخدمة أبنائه، وتحصيلهم له، أليس من الخطأ أن يستشعر الأب مسؤولية وأعباء أولئك الشباب وهم في مرحلة القوة والفتوة، إن مثل هذا يؤدي إلى الاتكالية، وتعطيل أعظم قوة في المجتمع، بل تؤدي إلى استنزاف أموال المجتمع، وأموال الأفراد بدلاً من زيادتها ونمائها.

إن الشباب اليوم عاطل عن العمل، الكل عاطل، حتى أولئك الذين يدرسون حتى سن السادسة والعشرين عاطلون، فيجب أن نفكر في إيجاد عملٍ يتناسب مع فراغهم. إن هذه البطالة مخالفة شرعية، فالمسلم يجب أن يعمل بقدر علمه، ولا يؤجل العمل حتى يكتمل العلم، وهذه البطالة مخالفة عقلية، فالشباب بقوته يجب أن ينجز بعمل مثمر، وأن يوظف هذه العقول والأجسام في عمل يفيد الفرد والمجتمع.

ومن هنا نرى أن الواجب الوطني يحتم إثارة قضية العمل بوسائله العلمية والمنهجية، وأن ينغرس في روح الطفولة والشباب، وأن يعمل عليه رب الأسرة والأسرة والمدرسة والمجتمع، ووسائل الإعلام، ووزارة العمل، وأن تقوم هناك مؤسسات توجيهية وإرشادية، وأن توضح مناهج العمل وضرورته إسلامياً وفردياً ووطنياً، لعلنا نبني، ولا نستنزف، نستثمر، ولا نسرف.





ماهية التحول من الفساد إلى الصلاح
المقال قبل سقوط بغداد

تناول الدكتور زكي نجيب محمود التجديد الفكري بمتغيراته وماهية التغيير، مدللاً على ذلك بسيرته الشخصية التي تعلقت بالفكر الغربي كثيراً، ووظف شبابه وحماسه في سبر أغواره فأعجب به، وارتمى في أحضانه، حتى أيقظه تحديد موقفه من أمته، وألح عليه السؤال أين مكانته الفكرية من أمته ومصلحتها؟ فأدرك أنه يجري في موكب متعارض معها، وأخذ يتخبط في فلسفات شتى، حتى تعددت مواقفه، وتعارضت أفكاره، في ندواته ومحاضراته المتلاحقة، ونافح عن موقفه بأنه يبني الفكرة، ويخلص إلى بلورتها، فيقتنع بها، فيذود عنها، غير أن القارئ طالب الحكمة لا يقف عند حد، فسرعان ما تنجلي الزوائف، ويطفو الزبد، فيعرض عنها، وهكذا ظل يتعثر في فيافي الفكر، حتى رأى كثيراً من النور في التوجهات الإسلامية، وفلاسفة المسلمين، فالتوجيه الرباني قد هداهم، وأنقذهم، بل انتشلهم من الضلال، فألف الغزالي كتاب المنقذ من الضلال، والتقى الفكر المنهجي مع التوجيه الرباني، فكانت العودة، شأنه في ذلك شأن الكثير من المفكرين العرب المعاصرين له، كطه حسين، والعقاد، ومصطفى محمود، وخالد محمد خالد، وغيرهم.

وكنت أمتع النفس بالأزهار، والرياض الماوردية في كتاب الماوردي " تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك " الذي يستقطب المكونات الذهنية لبنية العقل والمنطق، وتركيبة النفس المتلونة، والسلوكيات المتغيرة ولاسيما عند الحكام، وكتابه يمثل القاعدة الراسخة للعقلية الإدارية المنفذة، والسياسية المعتدلة. وميزة الكتاب أنه يروض التنظير العقلي، والسلوكي للتطبيق العملي والممارسة الفعلية، في كل زمان ومكان، مع الأخذ بما يجّد من معرفة وتجارب في هذا الميدان.

وهو يصنف الحاكمين، فبعضهم أخلاقه فاسدة في كل الأوقات، وبعضهم صالحة في كل الأوقات، وآخرون أخلاقهم صالحة في بعضها، وفاسدة في بعضها الآخر.

وقد علق على الصنف الأول بقوله: أن تكون كلّ أخلاقه فاسدة في كل الأحوال، فتنقلب إلى الصلاح في كل الأحوال، فما ذاك إلا لداع غلب على الطبع، فاجتذبه وقوي عليه قلبه، فيراعي حفظ أسبابه، وتقوية مواده، ولا يغفله، فيجذبه الطبع كما اجتذبه، فإن نوازع الطباع أجذب، وهي إلى ما ناسبها أقرب، وقليل لفساد صلح أن يكون محفوظ الصلاح " [1].

وقد تواردت الخواطر، وتمازجت قديمها وحديثها مع الأحداث الناشرة ظلماتها، المثقلة بويلاتها التي قوضت الكويت، وتنثني على العراق، وتخيم بغياهبها على العالم العربي، وقد التقى المتغير في فكر المفكرين مع التنظير في

---

(1) الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، ص: ٣٨.



فلسفة الماوردي، وما أعلنه صدام حسين من الجهاد المقدس، الذي فسره العالم باستقطاب الشعوب الإسلامية لتؤازره وتناصره، لا عن انبعاث إيماني وتغير من الفساد العام إلى الصلاح العام كما يقول الماوردي. ونحن نؤيد هذا التوجه. ومما يغرينا به اندفاعه إلى اتجاهه الذي اختطه قبل الإنابة والتوبة. غير أننا لما نراجع أنفسنا نقول: إن النفس تعود إلى باريها في الشدائد، ولعل صدام حسين تدارك هذا، وإن جانبه الصواب في سلوكيات التوبة تباعاً لمجانبة الصواب في سالف حياته.

ونحاور أنفسنا، فلولا توبة أعادته إلى رشده، فسلكت به الهداية، وتخلى عن ماضيه، كما أعلن المفكرون من معاصريه رفضهم لفكرهم السالف، وتوج توبته بحقن دماء المسلمين ورفع يده عن أرض الكويت، واحتضنها في أمان مع لين الجانب والصبر على الابتلاء، وبأخذ التدابير التي تحمي من نزواته، لثبتت مصداقيته، وأقلع عن أطماعه، وعدوانيته، وطغيانه، وفكر بروح العصر، وصوب بصيرته للتوجه الإسلامي في سلام مع الشعوب العربية والإسلامية، وحارب النفس التي قال عنها جده –كما يدعي – على بن أبي طالب – رضي الله عنه –: أعجب ما في الإنسان نفسه، إن شح لها الرجاء أذلها الطمع، فأنت رجوت المال حتى نسيت القناعة، وأسلمك طمعك إلى موقفك المعاند للعالم أجمع، وحرصت فأفرطت، فهلكت، فإن النفس إذا هاجها الطمع أهلكها الحرص.

وربما أن الذي غرر بك سعادة الرضا بالانتصار الإعلامي، والتفاف القادة حولك حتى نسيت التحفظ والحيطة، وتدحرجت في محيط الخشية والخوف عن يمينك وشمالك، ومن فوقك، ومن البر والبحر والجو، وأخشى ما أخشاه أن يؤدي الإفراط إلى مفسدة، فيحرمك من المحافظة على توجهك الجديد إن صدقت، كما يرى الماوردي في تنظيره السالف.

تلك قبسات من حكمة جدك إن صدقت بنسبك فهل تنتسب إليه في الحكمة أم في النسب والعنصرية؟ وهما ما يرفضهما.

والحكماء نسبوا إرادة الفعل إلى العقل والرأي والهوى، فالعقل وعاء التخطيط والتنفيذ، والرأي هو الترجيح فيما تشابه، أو تباعد، أو تعددت الخيارات، والرأي هو الخاضع للنشوء والتطور المتلون بالزمان والمكان والحدث الذي توالت عليه مسارب من الحياة ذات الوشائج المتواصلة. فإذا التقى العقل والرأي كان الإحكام والإتقان.

والهوى هو ميل النفس الأمارة بالسوء والعواطف الشهوانية، فإذا استحوذت على العقل وسُخِّر لها فإنها تجنح بصاحبها إلى غياهب الهوى الذي يخضع للمال والجاه والسلطة والجنس، وغيرها من الغرائز.

وأنت يا صدام في وضعك الراهن هيمنت عليك الأهواء النفسية المتمثلة في الطمع والطغيان، واستنجدت بالعقل، فهو يغريها بالمبادرات التي تنبع من الهوى، فلا تجد قبولاً ولا صدى، ولا ميزاناً لها في الرأي والواقع، فتدبر المثل القائل "ذل هواك تعز"، ونحن نتمنى أن ينضم إلى توجهك الديني –كما تعلن – العقل السليم، والرأي السديد وأن يغلب جانب الرأي جانب الهوى، فيستوي في ميزان العقل، فيؤهل للنظر بنواظر دينية إنسانية،

ومنطقية في واقعية موضوعية، وتضع الحلول التي تقربك إلى الله زلفى، فتصون الأنفس، وتحمي الجار، أو ترفع الأذى عنه، وترعى حرمته، ومن تمام التوبة أن تعيد إليه ما سلبته قهراً وظلماً، فهو لم ينزل ميداناً للحرب، والعرب من قبل لا تأخذ بالغدر، وإنما تنذر أولاً، والإسلام لا يأمر بنبذ العهود أولاً.

ومما يمليه عليك اتجاهك الإسلامي - إن صدقت - الاستجابة لمطالب رعيتك، ترعى مصالحهم، وتحفظ دماءهم وأموالهم وأرضهم ووطنهم، فبهم قويت، وبهم تعاليت، وبهم خاصمت، وقاتلت، وبهم انتصرت، فكيف ترمي بهم في شرر من لهب، وجحيم من غضب، وتضعهم في مواجهة العالم، وتستدعي لهم الأعداء من كل حدب وصوب، فهذا جزاء سنمار، " فهم لا يقدرون على الدفع عن أنفسهم إلا بسلطانه، ولا يصلون إلى العدل والتناصف إلا بإحسانه، وهو منهم بمنزلة ولي اليتيم المندوب لكفالته،والقيّم بمصالحه، يلزمه — بحكم الاسترعاء والأمانة — أن يقوم لله، ويصلح خلله، ويحفظ أمواله، ويَثمرِّ مواده، كذلك مكانه من رعيته في الذب عنهم، والنظر لهم، والقيام بمصالحهم"[1].

وأنت خالفت ذلك فآثرت أهواء سلطانك، فأنت تقذف بهم من قتال مسلمين إلى قتال مسلمين، يسفكون دماء إخوانهم في العروبة والإسلام، وتهدر أموالهم في السلاح، وتحول بينهم وبين الاستثمار والنماء والبناء، وتتكبر، وتتمادى في الحصار تعنتاً وعناداً، وأنت تحرمهم من استثمار نفطهم، فهل أنت وريث للنعمان الذي يبعث بكتبه إلى القبائل العربية، أم أنت وريث المنذر بن ماء السماء الذي يضحي بأخيه العربي، ويفتك بالناس في يوم مشئوم. أم أنت وريث عمرو بن هند الذي قضى على نفسه بسبب من طغيانه وتكبره حتى لاقى إعصاراً أقوى منه، ذلك لما قتله عمرو بن كلثوم التغلبي للتفاخر بالأمهات، وسمي بالمحرق لتحريقه العرب، كأنك تعود إلى أحضان التاريخ، أو التاريخ يعيد ذاته بك، فأنت أهلكت رجالك، وأضعت مالك، وهدمت حضارتك، وأجعت شعبك، وحاصرته، وروعته، فهو وجل فزع يترقب.

فأين أنت من صلاح الرعية الذي يتم بالآتي:

(١) أن يكف الحاكم أذاه عنهم.

(٢) أن يذب عنهم.

(٣) أن يكون عوناً لهم على منافعهم.

ويقول بعض الحكماء " إذا لم يكن في سلطان الملك سرور الرعية كان ملكه ظلماً"، ويقولون: " من وثق بإحسانك أشفق على سلطانك ".

ونحن لو نظرنا نظرة موضوعية في موقفك، وقلنا: إن عندك قوة جوية فما يقابلها؟! وعندك قوة أرضية فما يصادمها، ويحلق فوقها؟، وعندك قوة كيماوية أو قل ذرية فما يقابلها؟ إذا ضربت ألا تضرب قومك، وإذا دمرت

---

[1] الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، ص: ١٦٧.

ألا تدمر شعبك.. الحرب في ديارك، وعلى أرضك، والقتال يطال جندك وشعبك ومصانعك واقتصادك، وقد مُهِد له بالحصار ونفاذ المؤن، والحرب تريد المزيد، فكيف تكسر الطوق وهو يزداد مع الحرب؟ أهذا عقلاًني؟ أمّا إرادة الله فوق كل شيء.

إذن فالرجوع إلى الحق فضيلة، وأي فضيلة، تنجو بنفسك وشعبك وعربك، ويرتحل من حاصرك، وتنال السلامة وإن غرقت، وإن خسرت المكانة فهي خير من التمادي في الهلاك. وتحفظ قوّة العرب، وستجدهم عوناً لك إذا أمنوا جانبك، رحماء بشعبك، غيورين على محارمهم، ضنين بمالهم، يرعون حرمة الجوار، ويحمون الديار، " فالسعيد من وقى الدين بملكه، ولم يوق الملك بدينه، وأحيا السنة بعدله، ولم يمتها بجوره وحرس الرعية بتدبيره، ولم يضعها بتدميره " [1].

وهكذا كان صدام؛ أصم أذنيه يومها عن كل نصح، وأغلق بابه عن كل صديق وكان ما كان، فدخل المحتل بغداد، وقبض على رموز السلطة العراقية وانتهى الأمر بإعدام الكثير من هذه الرموز.

([1]) الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، ص: ١٥١.



معالي وزير الثقافة والإعلام
وكشف الغمة عن مفكري الأمة

إن البناء المعرفي والفكري المؤسسي الذي أشادت الدولة بأركانه منذ تأسيسها يمثل العيون المبصرة التي تدفقت عنها التكوينات الذهنية للأفواج والأمواج المتدفقة من العلماء، ورجال الفكر والأدب والعلم التطبيقي في ماض يقارب القرن من الزمن، حيث عمَّ أرجاء الوطن، وتصاحب مع عمران الصحراء وتنامي القرى وتكوين المدن، فأنت إذا رأيت عمراناً فحتماً إن وراءه عمراناً فكرياً، فكلاهما يتمدد تحت ظلال الأمن والاستقرار ودعم الدولة للخطط الهيكلية وبناء المؤسسات الشامخة، وهذه تمثل القواعد الراسخة التي تنشئ العقول الذهنية المستوعبة للمعرفة، فشمولية المدارس، وتكاثر الكليات، وقيام الجامعات هي المنابع الذهنية، وهي منابت العقول الفكرية، وهي الشهادات الوطنية لدولتنا وولاة أمرنا.

تلك البنية المعرفية والتلاحم التأسيسي للذهنية الوطنية، ولكن حين تتشكل تلك إلى التكوين الثقافي والحضاري فإننا ننطلق إلى السؤال الذي ينطرح أمامنا، أين المؤسسات الثقافية الفعالة التي تحصد ثمار تلك الأشجار المثمرة، وتقوم بتصنيع الثمار العقلية، وتخرجها للاستهلاك المحلي والخارجي، وتحاول تنميتها وتطويرها، وتتعهد بالرعاية والحماية، وتمديد العون لها؟.

إن المنظور من الجهد والاجتهاد حول الأمر الثقافي، والرصد الحضاري للإدارات الحكومية أمر يتشكل في تنوعات متوازية تدعمه مؤسسات حكومية، يتمثل العطاء الثقافي عندها جزءاً ثانوياً من اهتماماتها الجليلة، من هنا كان العطاء والبذل والنتائج كلها متواضعة، وكانت النتيجة لهذه الإدارات الثانوية الضعف؛ ليس في التكوين المبدئي الثقافي، وإنما في تواصل الرعاية بعد أن شبت عن طوق مراحل التعليم، فكانت الجهود مبعثرة، وكان نتيجة الضعف الإعلامي للمثقف والثقافة داخلياً، والفقدان والعدم لهما خارجياً، وموات الهمة والعزيمة لكثير من العقول النامية المتأججة، فكم من شاعر لم يهتم به، فماتت مواهبه! وكم من قاص وقاصة توقف بعد أول نتاج له! وكم من الرسائل العلمية والفكرية أضحت في طي النسيان؟ وكم من المؤلفات تنتظر موت أصحابها لتموت! وكم من المؤلفين يجولون بحقائبهم على تلك الإدارات لعلهم يشترون مؤلفاً وتذهب هذه الدريهمات في كلفة التطواف. طبعاً الأمر لا يشتمل المحظوظين القلة الذين يحصدون الألوف بكتاب واحد. أما صاحب المؤلفات الكثيرة فمناه لا يتجاوز عشرة الآلاف ثمناً لخمسة كتب، أو ينتقي منهن واحداً.

أما في الخارج فأنت لا ترى تواجداً في المكتبات التجارية في عواصم الدول العربية، فكيف بالمدن المتناثرة؟ وكذلك لا تجد للكتاب السعودي حضوراً في المكتبات العامة الوطنية والجامعية، وكذلك لا رؤية له في المعارض

الكبرى. ومن هنا أدرك ولاة الأمر ضرورة تكوين مؤسسة تشرف على التكوين الثقافي، وتجمع شتات الإدارات المسؤولة عنه.

وهي الآن تمثل مرحلة انتقالية أمام وزير الثقافة والإعلام، وأمام أعوانه ومستشاريه، وأمام لجانه.

فيا معالي وزير الثقافة والإعلام:

إنها مسؤولية وطنية كبيرة، وقد عهدناك رجل الثقافة، وابن أسرة الثقافة، فعائلة مدني أسرة مؤرخة وأسرة أدبية، وقد توارثتم النبع المعرفي والثقافي، ومن هنا عهد لكم ولاة الأمر.

فالقضية الآن تدور حول بناء هيكل ثقافي لا يتغير بتغير الشخصيات، وإنما يجاري التطورات الثقافية، فهل لنا من نماذج دولية نعهد لها بما لا يخالف معتقداتنا لكن نستفيد من مناهجها وبناء هياكلها؟ والمشكلة واضحة المعالم أمامك، وهي تكمن في تشجيع المثقف، وتشجيع الطباعة، وإيجاد مؤسسات نشر فاعلة داخلياً وخارجياً، وإبراز الفاعلية الثقافية، وكشف الغمة عن مفكري الأمة بتجليتهم وكشف قدراتهم ونشر مؤلفاتهم، وهناك أمر مهم؛ كيف نقنع الأمة بعطائنا؟ وكيف يبرز المجتمع ذاته أمام الآخرين بفكره وأدبه؟ وكيف تكون تنمية الفكر الداخلي وتواصله وتلاحمه مع المفكرين والأدباء العرب وغيرهم؟

إن المؤهلات والقدرات والأدباء والمبدعين والنقاد والمفكرين يملؤون البلاد في سائر الاتجاهات، ولكنهم غائبون عن الإعلام، فليس هناك جماعات صحافية تعنى بهم، ولا قدرة لهم على التواصل الداخلي والخارجي.



تربية المواشي العشوائية

كانت تربية المواشي ضرورة حياتية لأهل الجزيرة، توارثوها أحقاباً بعد أحقاب وأجيالاً بعد أجيال يستوي في ذلك البدوي في باديته، والحضري في حاضرته، والقروي في ريفه؛ وذلك لأنها مصدر الثروة، ومصدر الغذاء، فكانت البيوت تحوي حظائر للأبقار أو الأغنام، والإبل ترعى في محارم المدن والقرى وفي الصحراء الممتدة أو الأودية ذات الغابات الكثيفة. ونحن مع قيام المدن، وتحضر البادية، وانعدام الحاجة الفردية لها وصعوبة تربيتها، وتصحر الجزيرة أكثر فإن الميل لتربية الماشية يزدادُ. حتى بعض الموظفين وهو يمارس وظيفته له حظيرة في أطراف المدينة، أو له مرابط إبل في مشارفها وفي المزارع، يعتني بتربية الماشية. والوجهاء يعنون باقتناء الإبل ومنها المجاهيم، والمغاتير، والحمر والصفر، والعمانية والباكستانية، إلى جانب تربية المواشي في مزارعهم.

إنها مهنة مشترك فيها الأغنياء والفقراء، الأغنياء عنوا بإبلهم حتى أثقلتها الشحوم واللحوم، فأسرفوا عليها، وليت الفائض للإسراف يُعطى للفقراء أو لمواشيهم، وابتليت المواشي بالفقراء، فهي هزيلة كأصحابها، ترعى القفار المجدبة، وتلتهم الأسمال البالية والباقية، وتخزن البلاستيك الذي لا يُهضم حتى يلوي بها الألم، فالموت.

إن تربية الماشية أصبح فوق طاقة الجزيرة حتى لو توالت أيامها ربيعاً، إن سني القحط والجدب تحتاج إلى جمعية تسمى جمعية الرفق بالحيوان، فتغذي الإبل السائبة في الصحارى، والإبل العجاف عند الفقراء، وربما أن الرفق يشمل المواشي وأهلها. إن تلك المواشي تحتاج إلى من يغذيها تارة، وتارة تحتاج إلى من ينقلها إلى مواطن الأشجار والأعشاب. إننا في حاجة إلى جمعية الرفق بالحيوان، وسوف تتعدد مهامها، وتجد أنها غير قادرة على إكمال أوجه النقص.

إن تربية الماشية ليس لها مؤسسة تقوم عليها، ولا نظام يؤطر كيفية تربيتها والتعامل معها. إنها تربية عشوائية ليست كما كانت في السالف. إن ظروف الحياة في الجزيرة تغيرت من المراعي الفسيحة، والأودية المعشبة، والغابات الكثيفة والجبالِ ذات الأشجار السامقة إلى المدن الزاحفة والعمران الذي اجتاح القرى، ومواطن الرعي، وقد انتشرت المخلفات الملوثة بدل الأشجار الوارفة، حتى المياه أصبحت ملوثة، بل الأمطار ملوثة، بل حتى الرعي الزراعي كثيراً ما يفتك بالمواشي. إن لحوم المواشي التي تربى في أطراف المدن ملوث أيضا، فأطعمتها من القمامة الملوثة فألبانها ملوثة، ولحومها تكاد أن تكون ملوثة.

والسؤال الذي يطرح نفسه، مَنْ المسؤول عن هذه المواشي في أطراف المدن، وفي ثنايا القرى، ويعنى بالرعي والمراعي مكاناً وحيواناً؟

أليس الأمر يحتاج إلى وزارة أو هيئة تقوم على تنظيم تربية المواشي، وعلى موارد تغذيتها، وعلى صحتها وبيطرتها، وعلى بناء حظائرها ومراقبتها، وعلى تنشئة مؤسسات تعاونية تستثمر ألبانها وأصوافها وأوبارها وأشعارها وجلودها.



إن كثيراً من الذين يمتلكون آلافاً من الإبل لا يستفيدون من أوبارها وألبانها، وكذلك الذين يمتلكون آلافاً من الأغنام لا يستفيدون من ألبانها وتذهب هدراً، ويشترون لبيوتهم الألبان والزبد من المجمد والمستورد، وكذلك لا يستفيدون من أصوافها الغزيرة، بل يدفعون أجرة على جزها والتخلص من أصوافها، ولو كانت هناك جمعيات مصغرة تعاونية، لجمعت الألبان، وصنفتها، وصنعتها، وكذلك لجمعت الوبر والصوف والشعر والجلود، وقامت ببيعها، أو تصنيعها، إن هذه كلها تذهبُ بلا فائدة ولا استثمار.

لو كانت هناك شركاتٌ لتكوين الأغذية الحيوانية من مخلفات الخضار والفواكه، وقطف الأشجار في الشوارع، وغيرها لكانت شركات تعاونية، وربما تنتقل إلى الاستثمار والربح.



المراعي والغابات

مرَّ نظام المراعي والغابات هذا النظام مرّ بمراحل دراسات متعددة أثرته، ودعمت نجاحه، وحين قرأت النظام ومقدمته طرأت لي خاطرة: أنّ هذا النظام مع الجهد المبذول به إلا أنه أعد داخل الوزارات والمدن، والقصور، وتحت قبة مجلس الشورى، وربما استفاد النظام من أنظمة دول مجاورة موحدة المناخ والتضاريس، ولكنه بما يكشف عن مقارنة مع أنظمة دول مماثلة في التضاريس فلم أرَ عليه ملامح الجزيرة العربية من جبال وأودية، ومن صحراء ممتدة ومن كثبان وتلال شاسعة، ومن أودية تصب في البحار، واختلاف الغابات والمراعي، فواضعو النظام حددوا أشجار الغابات بخمسة أمتار فما فوق.

ولما تدبرت أشجار بلادنا والغابات فيها وجدتها من أشجار الغضا التي لا تتجاوز المترين، وأطولها شجر الطلح الذي لا يبلغ أربعة أمتار، وإذا قربت من الساحل وجدت شجر السمر الشوكي الذي لا يتجاوز المتر والنصف، والأطول منه قليلاً، والأبعد عن البحر بعض الشيء وهو شجر السلم، وكذلك شجر الرتم الأخضر، الجميل المنظر، المر المذاق فإنه في بطون الأودية، ولا يتجاوز المتر والنصف.

لذا فإنني أدعو رئيس اللجنة وأعضاءها إلى رحلة برية مطولة تجوب الديار، ومن ثم تضع النظام، واستثني جاري المهندس محمود طيبة، وقد علمت من دراستي للغزاوي أن الملك أمر أعضاء المجلس برحلات برية من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب قبل التمهيد للأماكن الوعرة، والتلال.

والواقع أن نظام الغابات والمراعي أمر مهم، بل إن المراعي في بلادنا يجب أن تكون حولها الدراسات الأكثر كثافة، لكي نستطيع بعون الله أن نرد لها ما سلب الإنسان المعاصر منها، فمثلاً: هناك جبال السروات الممتدة من الجنوب إلى الشمال، وما فيها من مراعٍ كثيرة في جبالها وقلاعها وأوديتها، فكيف نحافظ على مراعيها ونباتها؟ ألم نفكر في وضع سدود صغيرة قليلة التكلفة، وكذلك سدود تحجز تدفق الماء إلى البحار؟ والذي يسير، ويتأمل في تلك الجبال والأودية يدرك كيف كان الأوائل يستوطنون تلك الأماكن، ويحجزون الماء، ويبنون المساكن الحجرية، ويزرعون؛ مما أبعد التصحر، لكن عندما اعتمد الإنسان على المحصول الخارجي، ومارس الرحلات بدأ التصحر، فلمثل هذه خصوصيتها مما يصبغ النظام أو بعض مواده.

أما السهول الممتدة فإنها لا تقدم الفكر الذي يؤدي - بإذن الله - بإعادة الحياة الفطرية والشجرية لها، وذلك بوضع السدود الترابية، ووضع البذور في زمن تساقط الأمطار. وقد رأينا اجتهادات فردية كان لها أثرها الواضح، وكان لمعالجتها السهول الصحراوية الرعوية خصوصيتها أيضاً.

أما الكثبان وحركة الرمال فمازالت في طور التأمل، والأفضل غرس الأشجار القديمة فيها، ووضع بذوره، فإن وضع القار عليها لم يمنع تحرك الرمال وأمات الأشجار، وجعلها صحراء جرداء، وانظروا ما بين المنطقة الشرقية والرياض، ولاسيما كلما اقتربت شرقاً.

أما الحيوان فإننا أحوج ما نكون لتكوين جمعيات للرفق بالحيوان، وإدخالها إلى الأنظمة، وقد رأينا أعمالاً خيرية منها: إيجاد مشارب مائية، وحفر الآبار، ووضع موارد عليها من حياض إسمنتية.

ومن ألطف ما رأيت أن الذين يحملون الأعلاف يضعون جزءاً منها للدواب المنقطعة والضعيفة.

إن أبناء البادية ومربي المواشي أحوج ما يكونون إلى نظام يراعي أحوالهم، وأحوال مواشيهم في حالتي الإخصاب والجدب، أي وضع نظام للرعي، وحماية المواشي، والعناية بها حتى تتحول من الأسلوب البدائي إلى الأسلوب العلمي. إن هذه التربية والعوامل المساعدة مهملة أصلاً، أليس من حقها علينا أن ندخلها في النظام المطور الآن؟

إن النظام مدعو إلى إيجاد منهج أو أسلوب رعوي يناسب العصر، ويحمي الثروة الحيوانية والنباتية. إننا أمام أراضٍ شاسعة خالية، فكيف نستثمرها؟

إن اللجنة لو وقفت على تلك المرعيات من الحيوانات في المناطق، وبحثت مع القائمين عليها عن كيفية تطويرها ومتطلباتها، ولا شك أنها سهلة ميسورة لتبين لنا حلول إلى جانب تنظيمها العلمي والمنهجي.

ويجب أن نشجع توطين البادية إن بقي بادية، لكن كيف نشجع مربي المواشي البرية مع أن حياة أهلها داخل الحاضرة والقرى. هذا الاتجاه لتربية المواشي كيف نفعّله؟ وكيف نفعل تربية المواشي داخل المشاريع الزراعية، والمزارع؟ ويكون لها نظام يساعد على تطورها، وتقليل الكلفة، واستثمار ألبانها وأصوافها وجلودها، وتشجيع مشاريع التربية الحيوانية، وتسهيل أنظمتها ودعمها.

كيف نعيد الغابات في الأودية المجاورة للمدن.. أرى ذلك بأن يكون بإعادة بذورها وسقياها عن طريق تنقية المياه الصحية، وامتدادها عبر أنابيب كبيرة القطر تصب في أعالي الأودية.

أرى أن تعنى اللجنة بالمشاهدة والاستنباط ما يلائم البيئة في هذا النظام حتى يكتمل. وكذلك تقف على مواطن تلك المراعي، وكيفية تربية المواشي فيها. وأن تضع مواد واضحة توجب على الوزارة كيفية محاربة التصحر، وإعادة المراعي، وتراقب هذا. وتركيا حاولت أن تبعد تربية الماعز لأنها اكتشفت أنها تقتلع الشجيرات من جذورها واستبدلتها بالضأن، لكننا في هذا النظام منعنا منعاً باتاً الرعي في بعض الأماكن.

وأخيراً، فإني أدعو إلى إدخال ما يدعو إلى قيام جمعيات خاصة بالرفق بالحيوان والطبيعة، بدل من لجنة محاكمة أو إلى جانبها. لذا فإني أدعو إلى إعادة النظر في النظام كاملاً بعد معرفة خصائص البيئة التي وضع لها.

مرض البطالة في العالم الإسلامي

كل مجتمع يتعرض للصحة والمرض، شأنه شأن جزئه المكون له، ذلك الجزء هو الفرد، والفرد تعتريه أمراض متعددة، منها ما يقاومه الجسم، فيتم الشفاء منه، ومن الأمراض ما تستعصي على المقاومة، وتتطور سريعاً لتولد أمراضاً أخرى، وهكذا تتكاثر الأمراض على الجسم حتى لا يكون صالحاً للروح. ومن الأمراض ما يختلس الجسم اختلاساً حتى لا تكاد ترى معالمه الأولى، حتى يبلغ مرحلة الخطر، ومن الأمراض ما يزول بالعلاج، لكن يتهاون المريض، أو لا يكون المريض قادراً عليه.

ومجتمعنا الإسلامي تعرض لمثل هذه الأمراض كثيراً، ولولا اعتصامه بالدين الذي يمثل المناعة في جسم الفرد، وبعض المعالجات الطبية من المصلحين بالدين والعلم والإدارة لمات هذا المجتمع قديماً، ولا أستطيع حصر الأمراض، لكني لفت انتباهي مرض البطالة في عالمنا الإسلامي، واستشرى هذا المرض لأكثر من ألف عام، وعوامله تزداد، وشره يستشري، وقد بدأت ملامحه من بعد القرن الهجري الأول، حينما دبَّ الثراء في أبناء المجاهدين الأوائل من الصحابة والتابعين، فقد خلفوا بعملهم أموالاً طائلة أشغلت الأبناء، وجعلتهم بمثابة الأمراء، وابتعدوا عن العمل، وكل منهم يتطلع إلى عمل وجيه، ومكانة رفيعة، بل اخذ واحدهم ينافس الخلفاء والأمراء والولاة، فأبعدوا هؤلاء المنافسين عن ميادين العمل، فورثوا لأبنائهم من بعدهم البطالة، والبعد عن التفاعل مع الحياة، ونتيجة لهذا عزل العنصر العربي عن الحياة الإدارية عبر القرون الإسلامية، ما عدا أولئك الأمراء من القبائل العربية الذين لم يخضعوا لما قلنا سابقاً، وإنما تأثروا بظروف الحياة القاسية، فكوّنوا لهم الإمارات العربية مثل العيونيين والأسديين والعقيليين، وبعض الإمارات في الشام مثل الحمدانيين، وأسرة آل منقذ وآل عمار، لكن العنصر التركي قضى على هذه، ومثل هذا يندرج على سائر الشعوب الإسلامية.

ونحن نرى ملمحاً منه في مجتمعنا المعاصر فنجد أن الشاب لا يقنع إلا بعمل وجيه، فإنه لا يعمل بما يكفي مؤونته، وإنما يريد الثراء عاجلاً، فيموت منتظراً، أو ينحرف مريضاً.

ومن عوامل البطالة الأخرى، طلب العلم للعلم، فإن شباب المجتمع الإسلامي يحرص على طلب العلم، وقد اعترف المستشرقون بذلك، فقالوا بما معناه أن عدد العلماء بعدد أعمدة المساجد، ونقول وأعمدة المدارس أيضاً، وقد صمد العلم رغم العواصف الحربية الداخلية الأشد فتكاً، والخارجية الأشد مرارة من الصليبيين والمغول. وهذه الظاهرة الإسلامية لم توظف التوظيف الفاعل للمجتمع؛ فإن طلب العلم لم تكن غايته العمل، ولم يصحبه العمل من المرحلة الأولى حتى نهاية العمر، ولم يطبق العلم بالعمل، بل كرر مقولة على غير ما أرادها صاحبها، وهي: لو فكرت في بصلة ما حللت مسألة، وانعزل طلبة العلم عن واقع الحياة، ومشاركة البناء والعمران، وأصبحوا عالة على غيرهم يستمطرون السلطة والأوقاف، وانشغلوا بالجدل العقيم بين المذاهب وتطور علم الكلام سريعاً لأنه لا يقوم على عمل، أما تنفيذ النظريات العلمية في المدارس، وما ينجم عن الترجمة فلم يبرز منه شيء وإنما برزت الفلسفة لأنها لم تعتمد على عمل. وزاد الطين بلة ظهور



الحركة الصوفية في العالم الإسلامي التي باركها الحكام لعزل شرائح المجتمع. فأين طلاب العلم عن الجهاد ضد الصليبيين، وضد المغول؟

إنما يقتلون في المساجد، فلو علّموا ووظّفوا لبناء الحصون لقاموا بالمهمة في أشهر معدودة، وقد ظهرت في هذه المرحلة نظرية خاطئة، وهي أن الجهاد بالقلم يغني عن الجهاد بالسيف. وكان الصوفية تدفع لبطالتهم الأموال من السلاطين، وتجري عليهم الصدقات، وهم لا عمل لهم، فإذا انشغل الحاكم عنهم بالحرب، ولم يملك ما يدفعه لهم فإنهم أثاروا الشغب في المدن، والمحاربون يحاربون.

إن طلب العلم يجب أن يكون مقروناً بالعمل، وغايته العمل، ولنا في رسول الله – عليه الصلاة والسلام – وصحابته – رضوان الله عليهم – القدوة الحسنة، فهم دخلوا الإسلام وقد تجاوزوا مرحلة الشباب، ومع ذلك طلبوا العلم، ورغم غزارته، فإنه لم يشغلهم عن العمل، وكذلك العلم والعمل لم يشغلاهم عن الجهاد، ولا عن تعلم الفروسية، فأصبح المسلم يؤدي الوظائف المتعددة، وهم طلبوا العلم للعمل، فلم يتجاوزوا الآية التي يعملون بمضمونها، واستمر فصل العلم عن العمل يصحب مجتمعات العالم الإسلامي إلى اليوم، فالنظام التعليمي الجديد يحتم على الشاب أن يواصل تعليمه من السادسة حتى الرابعة والعشرين، وهو عالة على أهله وأسرته، حتى خدمته المنزلية يراها واجبة على أسرته، بينما يجب أن يخدمهم، ولم يقترن التعليم في عالمنا الإسلامي بالعمل، ولذلك فإن العمالة الإسلامية أضعف من العمالة الأجنبية الكافرة من الغرب والشرق معاً، مع أن ديننا الحنيف كفانا مؤونة النظريات، وأوجب علينا العمل والإخلاص وحمل الأمانة، بل هي جزء من العبادة.

إذن فالمجتمع الإسلامي أحوج ما يكون إلى بناء فكري يقترن فيه العلم بالعمل، ونتيجة لانفصام العمل عن العلم ظهرت ظاهرة فقدان السلوك الإداري في العمل، فالعمل في العالم الإسلامي لم يرتبط في أكثره بسلوك مستمد من التوجيه الرباني، وقد أشار إليه علماء الفكر السياسي من علماء المسلمين في القديم كما يتضح عند ابن الأزرق في كتابه (بدائع السلوك في طبائع الملوك)، وليس حصره في الشريحة الحاكمة، إنما تحدثوا فيه عن السلوك في سائر جوانب العمل. إذن فهم جعلوا السلوك من ألوان علم الإدارة، واستمدوا تنظيره من الكتاب والسنة. وكانت هناك صرخات منفردة من العلماء تنادي بضرورة العمل لطلبة العلم، ومن أشهر هؤلاء أبو شامة المقدسي صاحب كتاب الروضتين في أخبار الدولتين الذي يخاطب طالب العلم:

اتخذ حرفة تعش بها   يا طالب العلم مذ ذُكّرا

لا تهن بالاتكال على الوق ف فيمضي الزمان ذلا وعسرا

وهناك شريحة من رجال العلم مارسوا المهن، ومنهم ابن سيرين وعبد الله بن المبارك الزاهد المشهور الذي مارس التجارة، وكذلك أبو حنيفة، وثلة من العلماء دخلوا ميادين الجهاد، ومنهم ابن تيمية، ولم يمنعهم عملهم عن طلب العلم.

لم يكن ذلك مانعاً طالب العلم   من العلم فاقفوا ذاك الأثر.



وقد تعرض الشاعر كثيراً لمواقف الذل والصغار للذين لا يعملون من طلاب العلم.



الرقابة الإدارية

حيثما وليت وجهك، ووقفت وقفة عجلى على الإدارة في بلادنا تجد مآخذ وقصوراً تعود في مجملها إلى التهاون، وعدم المبالاة من الأفراد، حتى شاع، وذاع بين الشرائح الاجتماعية، ولاسيما في الدوائر الرسمية الحكومية، وما ذاك في جله عن سوء نية وخيانة ضمير، وإنما يعود إلى فقدان الآلية البينة، والتنظيم الإداري الحاسم، والرقابة الواعية المسؤولة، مما جعل الاتكالية تسود، والمسؤولية تتضاءل، والتنافس يذوب، مما حتم على المجتمع والقيادات الإدارية الفكرية أن ترفع صوتها للمناداة بمعالجة القضية لسلامة الإدارة المستقبلية، ولتكون فاعلة تبني مستقبل الأمة، وتحمل مسؤولية الأمانة، وتدخر مقدرات الوطن.

والأسس الإدارية متعددة المحاور تجاه النمو والتطور الإداري، ولكن أرى أن القاعدة الهرمية للإدارة تتمثل في الرقابة الشاملة التي تمثل الروح والغذاء الدائم للحركة الإدارية. والإدارة كانت ضعيفة في العالم أجمع حتى تعرف الإداريون على الرقابة الإدارية، فأصبحت لهم القدرةُ على تنظيم المجتمعات ومؤسساته العامة والخاصة، حتى قال العلماء المعاصرون إن أي نظام إداري أو مالي لا تتوفر فيه رقابة فعالة ومنتظمة يعتبر نظاماً ناقصاً يفتقر إلى مقومات الجودة.

والرقابةُ الحقة تهدف إلى أن يكون العمل بشكل أفضل، وبأسلوب منظم يهدف إلى غاية محددة، ويقوم على معلومات صحيحة، وتهدف الرقابة إلى تزويد المخططين والخطط بمعلومات سليمة.

وتوجد لدينا مؤسسات رقابية ولكنها مجزّأة الصلاحيات، ولا تتصف بالاستدامة ولا بالمفاجأة، وهي بعيدة عن الرقابة المباشرة المتواصلة، وكذلك ليست بذات شمولية على أركان الإدارة، ومن هنا تضاءلت فاعليتها.

فالرقابة عندنا موزعة الأدوار بين ثلاث جهات:

أولاً: ديوان المراقبة.

ثانياً: الرقابة والتحقيق.

ثالثاً: الرقابة والمتابعة، وتارة تلحق بها لفظة التطوير، وهي الخاصة بكل وزارة أو مؤسسة أو إدارة كبيرة، وكل هذه تفتقد التأثير الذي يصيّر العمل والموظفين، وسائر العملية الإدارية في تقييم دائم ومحاسبة فاعلة.

وديوان المراقبة العامة من أشهر المؤسسات الرقابية في بلادنا، ويتضح أن من أهدافه المحافظة على المال العام، كما يقوم الديوان بالرقابة على أداء الجهات الخاضعة لرقابته للتحقق من استخدم الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية.

ولكنه في الواقع وجه جل اهتمامه للرقابة المالية، ومسَّ العناصر الأخرى مسًا خفيفا.

وإذا تأملنا المؤسسة الرقابية الأخرى وهي الرقابة والتحقيق: نجد أنها حددت وظيفتها (بكونها التأكد من أداء الجهات الحكومية لمهامها المنوطة بها، ومدى التزامها بالنظم والتعليمات والقواعد المنظمة لأعمالها).

أما الرقابة والمتابعة الداخلية داخل الوزارات والمؤسسات فإن أهدافها تماثل أهداف ديوان المراقبة العام والرقابة والتحقيق، ولكننا لا نجد لها أثراً حتى في تقارير المؤسسات؛ فأهداف هذه المؤسسات الحكومية متقاربة، وعملها متماثل، بل متكامل، والمهمة التي يقوم بها رجال الرقابة تهدف إلى تقييم الأعمال، ومعرفة أوجه القصور، والتعرف على الوسائل التي تؤدي إلى تطوير العمل، ويمكن لرجل الرقابة أن يجمع بين أهداف الرقابة الإدارية أثناء خروجه مرة واحدة، وكذلك لفريق العمل. وكذلك الفروع في المناطق، والذي أراه أن تتوحد الجهاتُ، ويُضم متفرقُها، وتتلاحم جوانبها في مؤسسة واحدة لتكون عين الدولة الساهرة، وتكون ذات سلطة سيادية وقانونية ترتبط بالمقام السامي، وتكون قراراتُها مؤثرة على القيادات الإدارية، كما تلتزم كلُّ دائرةٍ، وتتوجس الرقابة الفاعلة، وتمد المقام السامي بكثير من المعلومات، ومن هنا نتطلع للإدارة المبدعة التي تسعى إلى التأكد مما إذا كان كل شئ في العمل الإداري يحدث طبقاً للخطة الموضوعة، والتعليمات الصادرة، والمبادئ المحددة، ومن أهدافها الإشارة إلى نقاط الضعف، وتحديد الأخطاء بقصد معالجتها، ومنع تكرار حدوثها.

ولست أقصد بضم فروع الرقابة والمتابعة التابعة للإدارات أن تضم إلى المؤسسة المقترحة، وأن تسلخ من تلك الدوائر. وإنما الذي أهدف إليه أن تتوحد داخل كل مؤسسة أو إدارة، ولكن تكون تابعة للمؤسسة الجديدة، وهي مع ذلك تتآزر مع رئيس المصلحة، وتمده بالمعلومات، وترفع تقريراً مماثلاً للمؤسسة الرقابية، وأن يكون تعيين موظفيها ورئيسها من قبل مؤسسة الرقابة الرئيسة كي لا تكون هناك سيطرة، أو تهميش لعملها.

الرقابة: التأكد من كل شئ في المنظمة يتم وفق الخطط الموضوعة كالتعليمات الصادرة، والمبادئ المعتمدة.

فيكون هدفها اكتشاف مواقع الضعف والأخطاء وتصحيحها، هكذا حددها الإداريون، ولكننا لماذا لم؟؟؟؟

وكذلك اكتشاف مواطن الإبداع والرقابة ليتم من خلالها زيادة إبداع وتحريك الرقابة، إضافة إلى تلك الأهداف.

- فالرقابة الأولى تسعى إلى تجنب الأخطاء، وتصحيح المسارات، وتوفير كثير من التكاليف، وتحمي من ضعف المؤسسة وانهيارها، وتكشف عن أوجه النقص.
- تعطي صورة لتوقعات المستقبل.
- أخذ العبرة من الأخطاء والتقديرات السابقة.
- معرفة واقعية الخطط، وقياسه بالأعمال المنجزة.

وباختصار نستطيع أن نقول: إن المفهوم المتطور للرقابة لا يعني المحاسبة أو الحراسة بالمفهوم التقليدي الشائع، بل إن الرقابة تساهم في تحقيق الأهداف بما تقدمه من توجيه وإرشاد إلى أفضل السبل وأقلها كلفة للوصول إلى الأهداف المتوخاة.

أهداف الرقابة [1]:

يمكن استخلاص أهداف الرقابة في المملكة من مجموعة النظم والقرارات والتعليمات التي صدرت حول هذه الرقابة، واختصارها في النقاط التالية:

1) العمل على ترشيد الإنفاق العام، وتوجيه الأجهزة الحكومية إلى أفضل السبل لتحسين وتطوير إجراءاتها بما يساعد الأجهزة الحكومية على القيام بدورها التي أنشئت من أجلها.
2) الكشف عن أية أخطاء أو انحرافات أو مخالفات تحدث من الأجهزة الحكومية وتحليلها ودراسة أسبابها، وتوجيه تلك الأجهزة إلى الحلول المناسبة لعلاجها، وتجنب تكرارها.
3) مراجعة الأنظمة واللوائح والتأكد من ملاءمتها للأوضاع والتطورات التي تحدث، وتحليلها واقتراح تعديلها أو تسييرها إلى ما يتلاءم مع المستويات المنشودة، ويحقق الرقابة الإدارية.
4) زيادة قدرة وفاعلية الأجهزة الحكومية على تحقيق الأهداف العامة للدولة بأعلى درجة من الكفاءة.
5) حسن استخدام الاعتمادات المالية والعمرانية والأجهزة وغيرها في الأوجه المخصصة لها.
6) تقييم العمل والمصروفات، و تحليل نتائجها.
7) المقارنة بين العمل المنجز أو المشروع أو البرنامج أو الخدمة والهدف الذي تحقق منه، وإبداء ما يظهر من ملاحظات على تحقيق الهدف.
8) اقتراح الإجراءات والوسائل الكفيلة برفع كفاءة أداء الأجهزة التنفيذية، وتحسين مستوى تقديم الخدمات.

وظيفة الرقابة:

1) المتابعة وتقويم النتائج المنبثقة عن الجهود المختلفة، ومعرفة وتصحيح مساراتها.
2) متابعة الأفراد من حيث إنجازاتهم، ومعرفة قدراتهم وتوجيههم وتطويرهم بالفكر الحواري المباشر على رأس العمل.
3) مراقبة مسيرة العمل الكلية، والتفاعل الإداري.
4) مراقبة تنفيذ الأنظمة.
5) المراقبة المحاسبية.
6) مراقبة العوامل المساعدة من الأشياء كآلات الحاسب الآلي وغيره، ومدى المحافظة عليها.
7) مراقبة الالتزام بالمواعيد.

---

[1] انظر: الرقابة المالية، محمد عبد الله الشريف.



٨) مراقبة الإنجاز الفردي.

٩) معرفة البطالة المقنعة.

١٠) تصنيف الموظفين المبدعين والمعتدلين والمماطلين.

أنواع الرقابة:

١) التنبؤية: التنبؤ باتجاهات السوق أو الأعمال المستقبلية المتوقعة.

٢) الرقابة التنفيذية: قياس العمل الإداري المباشر، ومعرفة الانحرافات عن المعايير الموضوعة.

وبعضهم يسميها:

١. الرقابة السابقة: ممثلة في الممثل المالي، وهي مراقبة العقود الأولية.

٢. الرقابة اللاحقة: وهي تهدف إلى التحقق من التصرف الإداري الذي عُمل وفق الأنظمة.

الرقابة الوقائية: هي المتابعة الفعلية للعوامل المساعدة لعملية الإنجاز المستهدف:

- التأكد من توفر المواد اللازمة للعمل أو الإنتاج.
- متابعة الفحص المنتظم للأجهزة.
- التأكد من معرفة التخصصات المطلوبة من الأفراد.
- معرفة الجو النفسي الدافع للعمل والمؤثر فيه رغبة أو رهبة.

الرقابة أثناء العمل تسمى الفورية أو التنفيذية، وهي التي تعنى بقياس وتقويم الأداء اليومي للعمليات، ومقارنتها بالمعايير والضوابط.

وهي الضرورية لمعرفة القدرات البشرية والآلية ومعرفة أوجه التفاعل بين الأفراد وتخصصاتهم، والتآزر بينهم والتفاوت في قدراتهم ومعرفة السلبيات، والإيجابيات.





الرقابة التاريخية:

مراجعة الأعمال الإدارية مراجعة شمولية، والوقوف عند كل العوامل المساعدة والسجلات الكتابية.

الرقابة الداخلية:

هي التي تمارسها الجهة التنفيذية بنفسها من خلال مراقبيها الماليين الذين يخضعون لها في التبعية الإدارية، وقلما يخلو مالي من تحديد لأوجه هذه الرقابة وحدودها ونطاقها وأدواتها ومن يقوم بها، وتعتبر الرقابة الداخلية مهمة للسلطة العليا في الجهة التنفيذية فهي:

١) تساعد السلطة على متابعة الخطط، وتحقيق الأهداف.

٢) توفر لها قدراً من الاطمئنان إلى سلامة إجراءات العمل وأساليب التنفيذ المطبقة

٣) تساعد المسؤولين والموظفين في الجهة عن طريق التنبيه إلى الأخطاء حين وقوعها، مما يمكن من تصحيحها، واتخاذ ما يكفل الحيلولة دون تكرار حدوثها.

الرقابة الخارجية:

هي الرقابة التي تمارسها جهة خارجية غير تابعة لسلطة الجهة التنفيذية، كالرقابة التي يمارسها ديوان المراقبة العامة، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، وفق الأنظمة التي تحدد نطاق واختصاصات هذه الرقابة، وتخضع من خلالها الأجهزة التنفيذية لهذا النوع من الرقابة وتلتزم – بحكم تلك الأنظمة – بتنفيذ ملاحظات وتوجيهات الأجهزة التي تقوم بالرقابة والرد عليها بما يفيد تنفيذ ما أبلغ لها في حدود ما نصت عليه الأنظمة.

وهناك علاقة متينه بين هذين النوعين من الرقابة، فسلامة نظام الرقابة والضبط الداخلي، والالتزام بتطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات المالية، وتوفر الموظفين القادرين على ذلك يقيض من احتمال ارتكاب المخالفات المالية، وهذا بدوره يسهل من مهمة الرقابة الداخلية، والعكس صحيح.

الرقابة والتطوير:

- القياس بالأهداف، أو تعديل الأهداف في المؤسسات الربحية.
- الموازنة بين الخطط المستهدفة والإنجاز، وتعديل الخطط.
- التغيير في البناء التنظيمي.
- تحسين الوسائل.
- زيادة حوافز العمل.





مراقبة الشركات المساهمة:

١. مراقب مالي.

٢. التفتيش على الشركات من قبل المساهمين الذين يملكون أكثر من ٥% بشروط تسديد تحملهم أعباء مالية.

شروط الرقابة وزيادة فاعليتها:

١- تناسب الجهاز الرقابي مع طبيعة العمل، فالرقابة على الشركة الاستثمارية غيرها على الرقابة على المؤسسة الجامعية، والرقابة على الإدارة الصغيرة ليست كمثل الرقابة على الوزارة.

٢- اقتصادية الرقابة وانخفاض التكاليف، فمثلاً رقابة الأعمال الحكومية تستلزم تدريب الموظفين على مراقبة الأفراد والمحاسبة والأشياء.

٣- عندها القدرة على الإقناع وتصحيح المسار، ولديها من السلطة ما يمكنها من ذلك.

٤- تفعيل جميع الرقابة التنبؤية، والتنفيذية والتاريخية.

٥- أن تكون الرقابة موضوعية عادلة خارجة عن الأهواء الذاتية.

تطوير الشركات:

ما ماهية الرقابة على الشركات المساهمة.

- ما دور المساهمين في عملية الرقابة؟.
- ما دور الرقابة في عملية المقارنة بين الشركات المتماثلة، ومن ثم التطوير؟
- ما دور المؤسسة (وزارة التجارة) في عملية الرقابة؟
- وكذلك ما دور مؤسسات الاستثمار عل الشركات المساهمة.؟
- ما دور الرقابة الحكومية على ترسية المشاريع الوطنية؟.
- بل هل فكرنا في الفاعلية الرقابية جنباً إلى جنب مع تأسيس كل مؤسسة اقتصادية؟

١- تكوين جهاز شامل للرقابة.

٢- منح الجهاز الذي يمارس الرقابة العليا صلاحية اختيار وتعيين أعضائه الفنيين وفقاً للوائح وقواعد توضع لهذا الغرض، وليس من الضروري أن تكون بعيدة جداً عما يتبع في اختيار موظفي الدولة الآخرين، ولكن ينبغي أن يتوفر فيها مشاركة الجهاز في اختيار هؤلاء الأعضاء الذين سوف يعتمد عليهم في أداء عمل الرقابة، وتقييم أعمال الغير، ويمكن أن تتضمن القواعد التي توضع لهذا الغرض ما يلي:



أ – تحديد المؤهلات التي يحتاج إليها العمل الرقابي، والتي يجب أن تتوفر فيمن يمارس هذا العمل بحيث لا يقبل في الجهاز إلا حملة هذه المؤهلات.

ب – تحديد نوع الخبرات اللازمة التي يحتاج إليها الجهاز.

ج– عدم الاعتماد على المؤهلات والخبرات في التعيين، بل يجب أن يجرى إلى جانب ذلك اختبار محدود عادل تراعى فيه المعلومات التخصصية والقدرات الذهنية، يعقبه مقابلات ومداولات شفهية تهدف إلى قياس شخصية المتقدم وقدرته على المناقشة والفهم، وتقييم الأمور، وإصدار الأحكام.

٢– توفير حوافز مادية ومعنوية بالقدر اللازم لحفز الكفاءات المؤهلة على الانتظام في العمل الرقابي، والالتحاق بالعمل في جهاز الرقابة.

٣– الاهتمام بتدريب العاملين في أجهزة الرقابة، وتنظيم برامج تدريبية متخصصة لهم داخل المملكة وخارجها.



التطوير الإداري في القطاع الحكومي

إن عملية التطوير الإداري تحتاج إلى وضع منهجية وآلية تتلاءم مع مجتمعنا وواقعنا الإداري، وهي ليست بمنأى عن النظريات الإدارية وتطبيقاتها العملية في الدوائر الحكومية في دول العالم المتقدم، ولا هي بمنأى عن النظريات العلمية في المنظمات أو الشركات العالمية أيضاً، بل إن هناك تواصلاً، لكن هناك مقدرة على توظيف تلك النظريات، والمقدرة على اقتباس المناسب من التطبيقات، وترويض كل ذلك لواقعنا ومجتمعنا بما يتناسب معه، ولكني أكرر أن التطوير لابدّ له منه نظريات علمية معرفية، ولابدّ له من الاقتداء بسلوكيات إدارية ناجحة، ولابد له من تفاعل داخلي مع كل هذه، ولكننا أحوج ما نكون إلى النظريات العلمية الحديثة المتطورة، وإلى المعرفة والوعي بالتجارب المبدعة.

وعملية التطوير مقترنة بالتعليم المستمر، فالتطوير الإداري أو التغيير هو أكسير الحياة للعملية الإدارية، وهو يقوم على تجديد المعلومات، وسبر العمل الإداري إيجاباً وسلباً، ومعالجة القضايا بأسلوبٍ منظم لبلوغِ الأهدافِ المحددة ويقوم على تكوين قاعدة للمعلومات، وإعطاءِ مرونةٍ مؤطرةٍ بدوائر أوسع، وتكون ذات نظرةٍ شموليةٍ لتحسين أداء الأفراد، وتطوير مهاراتهم، وتحسين منهجية العمل، فالتطوير والتغيير هو " عبارة عن جهد متواصل طويل المدى ومخطط حينما يواجه القادة مواقف غير مرغوب فيها، ويرغبون في تغييرها " [1]، وقد اقتبست عدداً من الأقوال حول تحديد مفهوم التطوير الإداري.

إن عملية التطوير (عبارة عن أحداثٍ محددة متدفقةٍ ومتداخلةٍ متجهةٍ عبرَ الوقت إلى هدف ما)، والتطوير (عبارة عن رحلة وليس نهاية مطاف)، ويقولون عن عملية التغيير والتطوير (سلسلة أحداث تتبلور وتتكشف، وليس إجراء ميكانيكياً واضح الخطوات، لكن منظمةٍ مشاكلها الفريدة وفرصها العديدة)، والتغيير والتطوير عملية تدريجية متواصلة.

ويعرفه بعضهم بأنه (عبارة عن جهد طويل المدى يدارُ ويدعمُ من قبل الإدارة العليا لتطوير الرؤية المستقبلية للمنظمة، والتمكين والتعلم، وعمليات حل المشاكل من خلال العمليات الجماعية المستمرة لإدارة ثقافة منظمة، مع التركيز بصفة خاصة على ثقافة فرق العمل) [2].

أو هو (سلسلة الجهودِ المستمرة، البعيدة المدى، الهادفة إلى تحسين قدرات المنظمة على إدخال التجديد ومواكبة التطوير، وتمكينها من حل مشاكلها، ومواجهة تحدياتها من خلال توظيف النظريات والتقنيات السلوكية

---

(1) انظر: د. عامر الكبيسي، التطوير التنظيمي، ص: ٢٦.

(2) انظر د. عامر الكبيسي، التطوير التنظيمي، ص: ٢٦.



المعاصرة الداعية إلى تعبئة الجهود الجماعية، وتحقيق المشاركة الفرقية، واستيعاب الحضارة التنظيمية، وإعادة صياغتها.

ويعرف لورانس ولورش التطوير بأنه: التغير التنظيمي من الواقع الراهن إلى وضع أفضل باستخدام تحليل النظم، وتطوير ما هو مشترك بين المنظمة وبيئتها وجماعتها وأفرادها، وبالتعاون مع المستشارين المتخصصين في مداخل التغير وتقنياته.

قضايا الإدارة السلبية:

هناك جوانب إدارية جيدة في إدارتنا، وهناك أفرادٌ وجماعاتٌ لهم دورهم الكبير في إدارتنا، وهناك ثلةٌ من النجومِ الإداريةِ سالفةِ، ولهم خلفٌ في إدارتنا يشار إليهم بكل ثقة، ونسعدُ بسمعتهم الطيبة، مع ذلك فإن هناك سلبيات في إدارتنا، تكبلُ أعمالها، وتحبط مجتهدها، وتعرقل مهماتها، وتسيء إلى مجتمعنا، وتثقلُ كاهلَ ولاة أمرنا، بل تكلف الدول ومجتمعها أموالاً طائلة. ولها تأثيرها في مسيرة التطور الإداري والاجتماعي، بل الحضاري، ومن هذه السلبيات الإدارية:

- البطالة المقنعة، تلك الآفة الآزفة التي تعصف بالحراك الإداري في أي مجال من مجالاته الحكومية، فلو أحصينا الموظفين وساعات العمل، وأحصينا الأعمال، وما تتطلبه من ساعات عمل لوجدنا الفائض في عدد الموظفين وساعات العمل، ولكن الواقع أن الإنجاز من هذه الساعات المفترضة لا يساوي ٤٠٪ من العمل المفترض، بل إن نصف الموظفين قادر على إنجاز العمل الحكومي لو لم تكن البطالة ونقصُ العمل مهيمنين على الأفراد من الموظفين.
- عدم وجود الجو الوظيفي الإبداعي أو المجتمع الوظيفي المبدع في الجهاز الحكومي، ففي كثير من أجهزته تجتاحه جوانب مرضية معدية، فلا دافعٌ للعزيمة الفردية، ولا تربية عملية، ولا منهجٌ سلوكيٌ، ولا معرفة متطورة، ولا تدريبٌ، ولا تجديدٌ علميٌ، ولا تنافسٌ في الإنجاز والإبداع، فالشاب المبدع الذي يحمل مؤهلاً جديداً، وفكراً جديداً يدخل في عتمة إدارية، وتثبيط، وعراقيل، وقذائف من الموجات الكلامية، كل ذلك يدفعه إلى الدخول في ظلال البطالة المقنعة والفساد الإداري.
- المحسوبية والوساطة: وهما من النكبات الإدارية الحكومية، إن كل من له حاجات أو معاملة كبيرة كانت أو صغيرة تذكر كل معارفه، وحشد كل طاقته بخيله ورجله كي يهيئ له من يكون له علاقات داخل هذه المؤسسة، كي ينال بغيته بالواسطة لا بالنظام، بل لا حتى بالشفعة الحسنة، فلو كان الأمر الإداري يسير وفق نظام خاص، وحراك إداري منطلق ما احتجنا إلى جيوش الواسطة هذه.



- الفسادُ الإداري للموالاة لغير الحق وللتعصب الاجتماعي، والإقليمي والقبلي، وتعلو الأنا والذاتية الفردية وجني الأرباح من هذه المناصب الإدارية، فأنت ترى تسارع الخدمات، وتكاثر الانتدابات، وإتاحة الفرص، وتبادلها بين مسؤولي الإدارات العليا والأقل منها، فما يلبث بعض الموظفين في الدرجات العليا إلا وتتكاثر سياراته، وتعلو قصوره، وتكثر مزارعه واستراحاته.

- تجمد المعرفة وعدم تجددها وتطويرها.
- تحييد الموظف عن أهداف العملية الإدارية، واستشعاره أن العمل عمل محدد ولا شأن له في المؤسسة، بل يعمل كأنه آلة لا يحق له التدخل في بناء القرار، ولا في جمع معلومات، ولا يحس بالمسؤولية تجاه العملية الإدارية، فلا يتمتع بجاذبية الإبداع والإنجاز، فلا شكر له في الإنجاز والإبداع، ولا لوم عليه، ولا عقاب في الخطأ والتهاون.
- مقاومة التغيير: هناك أعدادٌ كبيرةٌ تصارع ضد التغيير لأسباب كثيرة، منها عدم المعرفة، وعدم الوعي بالحراك الإداري، وعدم التقييم المستمر والاطلاع على نتائجه، وتجمد المعرفة والاحتكاك بالآخرين، وربما يدخل فيها المصلحة الفردية، والإدارة الضعيفة، وخشية التحييد، وخشية المنافسة من الآخرين.

وقد أشار الأستاذ عمر الكبيسي إلى ما يسميه بأمراض العملية الإدارية فيقول: " فإن أمراض التنظيم وعاهات المنظمات أصعب من أن تبحث في فصل أو بحث نظري كهذا، لأن تشخيصها والخوض فيها يستلزم معاينة لواقعها وتحليلاً لظروفها، ومقابلة لأفرادها، ومعايشة ميدانية لبعض أعراضها ومظاهرها. غير أن ذلك لا يمنع من تناولها هنا على سبيل التعميم والتجريد؛ لأن العديد منه وخاصة تلك النابعة من طبيعة التكوين التنظيمي، أو من طبيعة التفاعل مع البيئة المحيطة بها تكاد تشترك بها أغلب المنظمات الحكومية دون غيرها ".

تعريف الأمراض التنظيمية:

وقبل استعراض هذه الأمراض لابد من التأكيد على أننا هنا ننظر إلى المرض التنظيمي على أنه خلل في جسد المنظمة يتمثل في عدم قدرتها على حفظ عوامل الصحة لأعضائها، مما يؤثر على الوظيفة التنظيمية، أو يخلق حالة من عدم التوازن وعدم الاستقرار والانسجام بين نظمها الفرعية، وكما وصف الحديث النبوي الجسد بأنه مترابط الأعضاء، وأن أي خلل فيه يؤثر على سائره فإن أعضاء المنظمة كذلك " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم تمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى ".

(١) أمراض الحجم والسعة: إن العالم الذي نعيشه اليوم، وتعيشه المنظمات والمؤسسات العالمة هو عالم متغير بكل ما في هذه الكلمة من معانٍ ومضامين، فالتعبير هو السمة البارزة في دنيا السياسة والاقتصاد مثلما



هو سمة في دنيا الإدارة والقيادة والاتصال، وفي نظم التخطيط والمتابعة والحفظ والتوثيق والصيانة والرعاية وتسيير المرافق وتنفيذ البرامج على اختلافها. والتغيير في الوسائل والأساليب والتقنيات لم ينشأ من فراغ، وإنما هو وليد التغير في القيم والمفاهيم، وفي العادات والتقاليد وبقية المتغيرات التي يطلق عليها اليوم بالحضارة التنظيمية.

(٢) حجمُ الاتصالات الرسمية، والتضخم الهرمي وتعدده مثل الإدارة التعليمية عندنا، فهناك الإدارة المدرسية، والإدارة التعليمية في المنطقة، ثم الوزارة.

(٣) تقييد الحريات الإبداعية ونمطية السلوك التنظيمي، فالقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والالتزام بحرفيتها، أو لعدم الوعي خشية المخالفة، كل هذه تجعل الموظف في إطار مخصوص، لكنها أمر لابد منه، غير أن الإجراءات قابلة للتطور والاستعانة بالتقنية الحديثة تخفف من طول الإجراءات.

(٤) أمراض فكرية ومنهجية: فربما صدر التنظيم عن فكر تجديد، لكن لم يواكب تطبيق تجديدي أيضاً، ولم يطور فكر أرباب المؤسسة والعاملين فيها.

(وأورد الكبيسي غيرها من الأمراض ص ١٧ وما بعدها)

دواعي التغيير:

ومما يجدر بالإشارة أن إدارتنا الحكومية الواقعية تبرز فيها مظاهر تستدعي القيام بمعالجة إدارية جديدة، ومن هذه المظاهر:

- فقدان الحماسة والعزيمة.
- الفساد الإداري.
- عدم مواكبة التطور التقني.
- ضعف الإنتاج.
- البطالة المقنعة.
- استخدام المركزية.
- ضعف الرقابة الإدارية والمالية.

وتجمل الدراسات مظاهر المشكلة الإدارية فيما يلي:

(١) الفوضى والإهمال في بيئة العمل، وضعف الإشراف والسيطرة عليه.

(٢) عدم المشاركة من جانب العاملين في عمليات اتخاذ القرار.



(٣) التغيرات المفاجئة والاستفزازية سواء في الهياكل أو في الموقع.

(٤) جداول ومواقيت العمل غير ملائمة لبعض الشرائح، ولاسيما الموظفون الذين يوصلون أولادهم وزوجاتهم وأخواتهم.

(٥) نقص المعلومات والعمليات الاتصالية.

(٦) غموض المهام والأعمال، ونقص التدريب والإعداد لها.

الأسباب التي تؤدي إلى الضعف الإداري:

- فقدان الحزم الإداري: فلا عقاب لمن خالف الأنظمة، ولا عقاب للمتهاون والمتقاعس، فالإدارة الحكومية ليست قادرة على الانضباط الوظيفي من نواح عديدة، فليس هناك قدرة على تقييم وتقدير الأداء الفردي، وليس هناك مقدرة على الالتزام الزمني في الوظيفة، وليس هناك منهجية واضحة يعاقب، أو يكافأ بموجبها الموظف.
- اتخاذ القرار التأديبي للموظف ليس له سلطة واضحة في الإدارة (فلو أعطينا بعض الإداريين سلطة، وللموظف الحق برفع أمره لسلطة عليا أو لسلطة قضائية فإن الأمر يؤدي إلى استقامة الموظف، وهذا أثقل كاهل الإدارة الحكومية، وأثقل كاهل الإدارة التربوية، فكم من معلم يقذف من مدرسة إلى مدرسة وهو لا يؤدي الأمانة التربوية، مع ذلك لم تستطع الوزارة إصلاحه، ولا كف يده، ولا بفصله، ومثله في الجهاز الحكومي كثير. فلو أعطينا بعض الإداريين والموظفين الحق برفع أمره لسلطة عليا أو قضائية فإن الأمر يؤدي إلى استقامة الموظف.
- الاستثناءات في الأنظمة واللوائح وتفسيرها أوجد ثغرات ومداخل للعابثين من الموظفين، وخلق جواً من التذمر، ومن ثم التهاون والتمرد على المديرين.
- (هيمنة العصبية والإقليمية) في نفوس كثير من الإداريين.
- عدم وضع الموظف المناسب في المكان المناسب، وهذا خلق جواً من الإدارة يعتمد المداراة لا الإدارة، فنجد المدير الضعيف الذي لا يواجه المشاكل بقوة وحزم، وإنما يجمد، وكذلك لا يستطيع تنفيذ الأنظمة، وإنما يقترب منها، وكذلك يختار الضعفاء لأركان إدارته، فهم يجمدون الأمر، وليس لهم قدرة على اتخاذ القرار.
- فقدان التدريب المستمر.
- فقدان المعيارية والتقييم.
- عدم التزود المعرفي في التخصص الإداري العملي.



لا تخلو العملية الإدارية الحكومية في بلادنا، وإن كان لها إيجابياتها الكثيرة من سلبيات تحتم القيام بالتطوير والتغيير حتى تواكب الحراك الإداري العالمي، والمتطلبات الاجتماعية، وتقوم بالإشراف على السلوكيات الإدارية التي تعطي صوراً رائعة للحكومة، وتخدم أفراد الوطن.



مسوغات التدخل وأهدافه:

وقد تختلف المنهجية التي تعتمدُ في تطبيق التطوير التنظيمي تبعاً لنوع المشكلة التي يراد مواجهتها، أو نوع التغيير الذي يراد إدخاله، أو تبعاً لطبيعة المنظمة ونمط قيادتها. ولذلك ينبغي تحديد الأهداف المقصودة من تطبيق وتشخيص المسوغات الداعية لها.

ونوجز هنا أهم الأسباب الداعية أو الأعراض المقصودة التي جاء ذكرها في أغلب الأدبيات الإدارية:

(١) ظهورُ مشكلةٍ حادةٍ سواء على صعيد الأفراد، أو الجماعات، أو الأقسام الإدارية، أو للمنظمة بكاملها.

(٢) عندما تنحرف المنظمة في تطبيقاتها وممارستها عن السياسات والإجراءات المحددة لها.

(٣) عندما تتعاظم الشكوى أو يتزايدُ النقدُ الموجهُ للمنظمة سواء من داخلها، أو من بيئتها.

(٤) حين تصبح أجواءُ المنظمة وظروفها مختلفةً كلياً عّما كانت عليه عند إنشائها.

(٥) حين تتوقع المنظمات مستقبلاً يستلزم إدخالَ التغيير الجذري في هيكلها، أو في تقنياتها، أو حجمها.

اشتراك الموظفين في تنمية الإدارة:

- التعاون بين الفريق، وأنه يعمل أحدهم كما ينوب عن وطنه وعن مسؤوليه وعن زملائه، ويؤدي سمعة طيبة لمؤسسته الإدارية، فالتآزر والتعاضد الفكري والسلوكي والعملُ كل هذه تحتاج إلى غرس جديد في هاجس كل فرد.
- تحديدُ العمل للموظف وتعريفه به، وإيجاد الوسائل المساعدة وتحديدُ سقفِ الإنجازِ ومتوسطه وضعيفه تقريباً.
- إعطاء الصلاحيات في حدود جزئيات العمل، وكل فردٍ على قدراته الفكرية والسلوكية، ومعرفته التقنية واستطاعة العمل.
- ما مدى إبداع الموظف؟ وما هي شخصيته وأثرها في العمل، ومدى لمسته الواضحة؟ وما مدى ابتكاره في جزئيات العمل؟.
- تحديدُ أهداف العمل، فكلُّ موظفٍ لابد له من معرفة أهداف عمله، فالهدف يدفعُ إلى الحماسة والإنجاز، وعدمُ تحديد الهدف يؤدي إلى الضبابية، ولا عمل بلا هدف.



ثقافة الموظف وتعليمه المستمر:

- تكون هناك ورشة عمل من رؤساء الأقسام، والخبراء حول مراجعة العمل، وتحديد مشاكله، وإيجاد الحلول. ولابد من انتقال تأثير هذه الورش الحوارية إلى سائر الموظفين، ومتابعة اتخاذ التوصيات، وأخذ التنفيذ.
- منهجية السلوك العملي لكل فرد في المؤسسة بداية من صغائر الأمور إلى أعلى المهام، فكل فرد يعطي المنهج العملي حتى يكون إبداعه في تطوير عمله ناتجاً عن خبرة معرفية، وعملية يزادُ عليها ما يبدعه من سلوك ذاتي وظيفي.
- قبول المقترحات، فيجب أن تُدرس الاقتراحات والأفكار، ويقدر، ويكافأ من يقدم اقتراحاً مبدعاً، ويشار إلى فكرته من سائر موظفي الإدارة أو المؤسسة.
- مواكبة الفرد للتقنية المعاصرة، وتسهيلُ المعرفة لهُ في كل جزئية تظهرُ حديثاً حتى يكون على تواصل بما يخص عمله.

إشراك الموظف في تنمية الإدارة وتطويرها:

- يجب أن يعلم الناس أن هناك من يستمع إلى أفكارهم، وأنها إذا كانت جديرة بالتطبيق فسوف يتم تطبيقها. إنهم إذا علموا ذلك فمن الممكن حشد القدرات الابتكارية الفردية على نطاق واسع " المرجع السابق: ص ١٦٠.
- إعطاء الحرية والتمكين في جزئية العمل، فأنت تعطي الأهمية في إنجاز العمل، وتحمله المسؤولية، وتحفزه على الإبداع الفكري والعملي معاً.
- التعليم يكون عملياً بالتعليم، فالهدف هو معرفة كيفية تجنب الأخطاء.
- التعرف على آراء المراجعين في القسم الداخلي، والتعرف على الموظف من الخارج، والتعرف من خلال موقع القسم من الإدارة.
- يتعامل كلُّ موظفٍ مع قضايا الإدارة ومشاكلها بفاعلية وتفاعل، وبحماسة وعزيمة وبتأمل وتفكير، وبعمل وإنجاز وإبداع، فهل تملك أقسامنا الإدارية ثقافة اجتماعية، أو ثقافة في المؤسسة الإدارية لتكوين خلية إدارية، وكل قسم إداري هل يملك بناء هذه الشخصية في كل فرد يلتحق بها أو به، وهل تستطيع تلك أن تنمي قدرات أفرادها؟
- استشعار المسؤولية من ناحية بناء الضمير اليقظ الذي يرقبُ الله، ويدرك أن الله يراقبه، ويحاسبه فرداً، ويدرك أهمية العطاء الوطني، فإن وطنهُ له عليه حقوق، فبذله الوظيفي عطاءً للوطن، بل واجب وطني تماماً، وعليه أن يدرك إنسانية الإنسان، فالذين يراجعون من المواطنين أو لهم معاملات فإن لهم معاناتهم التي يجبُ على الموظف أن يحس بها، ويستشعرها وكأنه أحدهم

- منهجية العمل وكيفية إنجازه.

دور التدريب في عملية التطوير والتغيير:

إن واقع التدريب في القطاع الحكومي يعتمد على معهد الإدارة العامة، وهو مكون من ثلاثة فروع في الرياض، وجدة، والدمام، وهو لا يستطيع استيعاب عشرة في المائة من موظفي الدولة الذين يلتحقون في الدورات بمعدل واحد من الدائرة في السنة الواحدة يعود إلى عمله، ولا يستطيع تغيير شيء ولا تثقيف أحد، ولا يوجد الجوُّ العام للاستفادة منه.

وإذا أردنا تطوير وتغيير الإدارة الحكومية والنهوض بها إلى الأفضل لابدّ من إيجاد آلية عملية تدريبية جديدة، وطرائق منهجية للمعرفة الإدارية، وطرائق منهجية متطورة وقابلة للتجديد في كل اختصاص عملي إداري.

وإذا أردنا أن نقترح مجالات معرفية جديدة فإننا لابدّ أن نتعرف على واقعنا، فنحن أمام مدن متباعدة، وتكاثر في أعداد الموظفين، وجمود تطويري، وفقدان معرفي للإدارة، وإحساس ضعيف بالمسؤولية إن لم يكن ميتاً عند بعض الأشخاص.

ومن هنا فإن الأمر يتطلب نبضاً قلبياً متواصلاً، وشحذاً للعزيمة، بل وإشعالاً بها مستمراً وتعليماً مستمراً متواصلاً، وتدريباً بين فينة وأخرى، ولعلي أقترح الأساليب الآتية:

(١) قيام الورشة الحوارية الداخلية في كل إدارة ومؤسسة، كبيرة أو صغيرة، في كل مدينة أو قرية، وكذلك قيام ورش تخصصية في كل مؤسسة كالأرشيف مثلاً، أو قسم التوظيف، أو قسم المالية، وهكذا يدرسون الجزئيات المعرفية الخاصة به من خلال كتب الإدارة، والبحوث المتعلقة بتخصصاتهم.

(٢) قيام ورش تخصصية داخل المدينة كأن يجتمع المسؤولون عن المالية، أو عن أي قضية إدارية يوجد لها تخصص داخل كل جهاز إداري.

(٣) يقوم معهد الإدارة بالمتابعة الإدارية، وينظم تلك الهياكل بالمنهجية والمناهج، ويرسم الخطط، والبيانات المساعدة.

(٤) يجب على كل موظف أنهى تدريباً أن يبث معلومات في إدارته، وتعقد له ورشات عمل في تخصصه.

(٥) يجب أن يقوم معهد الإدارة بدعم المؤسسات الحكومية، وأن تتجاوب الإدارة العليا في الدولة مع المتطلبات، وتتعاون الإدارة الحكومية مع كل ذلك، وتهيئ جهازها للتفاعل مع التدريب المعاصر.

وتتكون البرامج التدريبية من كل فرص التدريب الفردية والجماعية التي يتم توفيرها للعاملين على كل المستويات، ابتداءً من العاملين التنفيذيين حديثي التعيين إلى مستويات الإدارة العليا.



مبادئ التدريب:

يجب أن يسترشد في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية بالمبادئ التالية:

(١) يتطلب التدريب الدعم والتأييد الكامل من قبل الإدارة العليا والمشرفين، ووحدة المساومة الجماعية (Collective Bargaining Unit).

(٢) يجب أن تركز برامج وأنشطة التدريب على المشكلات التي يمكن حلها عن طريق التدريب، ومعالجة أوجه القصور في المعارف والمهارات والاتجاهات، ويجب التركيز على المشكلات الإدارية التي تتمثل في مشكلات الأداء التي ترجع إلى عدم مناسبة معايير الأداء، أو عدم كفاية الإشراف، أو عدم الاهتمام، أو الكسل، أو عدم الرضا عن ظروف العمل من قبل الموظف، وما شابه ذلك.

(٣) يجب أن تلبي البرامج التدريبية احتياجات المنظمة والموظف، ويجب أن تشمل كل فئات ومستويات الموظفين، وكل أقسام ووحدات المنظمة.

(٤) يجب أن يتكامل نمط وترتيب فرص التدريب مع فلسفة المنظمة، وأن تهيأ الفرصة لتطبيقها، ويجب أن تكون موضوعات التدريب المقدمة متوازنة ومنظمة ومسلسلة بشكل جيد، وأن تراعي بشكل كاف الاختلافات في الاحتياجات والقدرات، كما يجب أن توفر مرونة كافية للمديرين والمتدربين، وأن تستجيب للتغيير.

(٥) يجب أن يتم تصميم البرامج التدريبية من خلال عملية منظومة ومرتبة، كما يجب تبني البرامج على أساس ثابت ومحدد بدقة لمتطلبات الأداء الوظيفي، كما يجب أن تبنى المواد التدريبية المستخدمة بحيث توفر سلسلة متكاملة من خبرات التعليم اللازمة لبناء المهارات.

(٦) يجب أن تستخدم البرامج التدريبية نظم تقديم التدريب التي يتم اختيارها على أساس من فاعلية التدريب والتقنية المتاحة وفاعلية التكاليف Cots-effectiveness والنتائج.

(٧) يجب أن يتم التحقق من صلاحية البرامج التدريبية لضمان فاعليتها قبل تطبيقها على نظام واسع.

(٨) يجب أن تتضمن البرامج التدريبية قنوات للتقويم والتغذية الراجعة مع وسائل تسمح بتنقيح وتحديث واستمرار فاعلية البرامج التدريبية.

(٩) يجب تطبيق البرامج التدريبية المبادئ الصحيحة لتعلم الكبار، كما يجب أن تشرك المتدربين بشكل مباشر وكامل في تشخيص احتياجاتهم التدريبية، وفي تخطيط وتنفيذ وتقويم تقدمهم وإنجازاتهم.

(١٠) يجب أن تتيح البرامج التدريبية فرصاً وفيرة للمتدربين لتطبيق وممارسة المعارف والمهارات الجديدة التي اكتسبوها [1].

شروط أساسية:

---

[1] انظر تصميم نظم التدريب والتطوير، ص: ٢٤.



لكي يكون تدريب المهارات والتدريب الفني فعالين يجب أن يستخدم:

(١) خبرات مباشرة على الأجهزة بدلاً من الاستماع والملاحظة.

(٢) ظروف عمل تتطابق مع ظروف العمل الفعلية، أو تحاكيها.

(٣) إمكانات وأجهزة وأدوات مطابقة لتلك الموجودة في العمل، أو تناسبها.

(٤) مدربين متمرسين ذوي خبرة مباشرة في المهنة، أو الحرفة، أو الصنعة [1].

---

(1) المرجع السابق.

مداخلة حول مشروع نظام الهيئة الأهلية للزكاة

لقد جعلت المداخلة في نقاط أسردها فيما يأتي:

أولاً:

تحدث أحد العلماء عن الزكاة في صالون ثقافي فكري قبل ست سنوات فأتى بما في الكتب الفقهية، فكانت أسئلة الحوار: أنك أتيت بما نستطيع العودة إليه، وما هو متكرر على أسماعنا، وتساءلوا أين علماء اليوم من كيفية جمع الزكاة، وكيفية توزيعها، وضربوا مثلاً بمدينة الرياض، وسائر مدن وقرى المملكة، ألا يستدعي الأمر إيجاد رأي فقهي يواكب تغييرات العصر؟ فكان موقف ذلك العالم يوحي بغياب الفكرة.

إذن غياب هذا الفقه مدعاة لتكوين الهيئة، لعلها تملأ الفراغ مادام أن النظام ينص على كون الأعضاء من رجال العلم. فيكتشفون سبلاً جديدة لجمع الزكاة، وتوزيعها في إطار المعاصرة والواقع المعيشي الجديد، وتنامي المدن، وتباعد القرى؛ فالمهمة الكبرى لهذه الهيئة هي جمع الزكاة وتحصيلها وتوزيعها.

ثانياً:

اللجنة لم تعالج أموال الأثرياء، وأنهم لا يعرفون لهم أقارب فقراء، ولا يجدون سبيلاً يصلون إلى الفقراء؛ فأعرف صندوقين خيرين خاصين، أحدهما يدفع له بالملايين، ويخطط ادخاره لأجيال المستقبل من هذه الأسرة، وآخر يدفع ما يحصل عليه لضروريات الحياة من الغذاء والملبس، ويدفع له من مائة ريال أو خمسين ريال.

ونحن أيضاً في تكوين اجتماعي غير متمازج أبعد الكثير عن معرفة التركيبة الاجتماعية، أو الشرائح المحتاجة حتى عن أقربائهم.

فهم يخضعون لقوة الإعلان مما جذبهم إلى تلك المؤسسات الدعائية الخارجية، ولو كانت هناك هيئة تنافس تلك المؤسسات ما ذهبت الأموال إلى الخارج، وهذا مدعاة وسبب مباشر لتكوين الهيئة.

ثالثاً:

اللجنة اعتمدت على دراسة فردية كالدراسة الصادرة من المجلس، فهي فردية وسطحية لكونها نابعة من دراسة شخصين اثنين جعلا مادتهما من التقرير الموجود أمامهما، وأخذا يحللانه، فهو لم يأت بجديد.

رابعاً:

اللجنة الخاصة لم تتعرض لتجارب الآخرين خارج الوطن، فلم تدرس الجمعيات الخاصة بالزكاة في مصر والكويت حيث صدرت عنها كتابات متعددة استفادت من بعضها بعضاً.



خامساً:

اللجنة الخاصة عملها محدود من خلال تقريرها، فهي لم تضع لها أهدافاً جديدة ولم تضع لها منهجاً للدراسة والقضايا الكبرى، فكانت بمنأى عن الدراسة وإنما اقتصرت على التأثير الأمني، والتأثير على الجمعيات الخيرية، ما عدا اجتهادات أصحاب رأي الأقلية، ولذلك نجد القناعة في رأي الأقلية؛ لأنهم كشفوا عن أدلتهم وتحليلاتهم، بينما رأي الأكثرية يفتقد للدراسة المتعمقة، ولم تجمع أصول الأنظمة والقوانين والتشريعات. أما الهاجس الأمني فمن وظيفته حماية هذه الهيئة وغيرها من المؤسسات.

سادساً:

اللجنة الخاصة لم تكشف عن اندفاع الناس واستجابتهم للجمعيات والنداءات الخارجية واستقطابها لدافعي الزكاة، ومن دواعي الهيئة منافستها لتلك المناهج التي برزت مع وجود الجمعيات الخيرية الداخلية ومصلحة الزكاة والدخل، وكل هذه لم تقنع الأثرياء ببذل زكواتهم وصدقاتهم، وهم يتمنون أن نكشف لهم تلك المصارف المقنعة. والمواقف الفردية كثيرة تدلل على رغبتهم ببذل أموالهم حين يقنعون بحسن وواقعية مجال صرفها وشفافية ذلك، والهيئة من واجباتها كشف حالات الفقر والاحتياج أمام الأثرياء، وربما بمشاورتهم للأمر.

سابعاً:

هل انتقلت اللجنة إلى الأحياء الفقيرة الواقعة في أطراف الرياض، وفي المدن والقرى النائية، واطلعت على المعيشة البائسة لتلك الأحياء، ومن ثم تقنع بضرورة إنشاء الهيئة، وضرورة المنهجية لجمع الزكاة وتوزيعها.

ثامناً:

وبعد العودة لبعض الكتب فإن الدراسات الميدانية أوجدت آراء حول التحصيل والتوزيع، فيرى كثير من العلماء أن جمع الزكاة في الأموال الظاهرة والباطنة من حق الإمام، وأيدت أداء الناس لأموالهم بوصفهم وكلاء عن الإمام.

فقال ابن عمر (ما أقاموا الصلاة، فادفعوا إليهم) أي ولاة الأمر، وكان كثير من الصحابة يدفعون أموالهم للولاة ومنهم ابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص، وجابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص، وحذيفة بن اليمان وغيرهم، وكان ذلك في وقت اضطراب السلطة، فكيف بوجود دولة لها سيادتها، ولها ثقتها في نفوس المجتمع.

ويرى بعض العلماء المعاصرين أن الأموال المعاصرة يمكن حصرها ومعرفة زكاتها، فهي مراقبة ومدونة مثل عروض التجارة، وكذلك تعرف الأموال المدخرة في المصارف، وكذلك تعرف المستندات والأسهم، وكذلك يمكن أن تعرف موارد المباني (العقار العيني).

وقد أخذت ظاهرة الادخار في البيوت بالاختفاء، فهي لا تمثل شيئاً، ومن هنا يمكن القول: إنه قد انتفت في عالمنا المعاصر مسوغات التفرقة في تحصيل الزكاة بين الأموال الظاهرة والباطنة.

وبما أن فقه هذا الأمر وتنفيذه غائب في بلادنا، ألا يكون من أكبر مهمات الهيئة المقترحة!!، وهل يقوم بمثل هذه الجمعيات الحالية؟ فتلك الجمعيات محدودة النشاط؛ فلا قدرة لها مع مجهوده المحمود.

إن هذه الوظيفة للهيئة في محاربة الفقر بأخذ الحقوق الواجب أخذها من أموال الأغنياء، وتوزيعها على الفقراء. بل أن بعض العلماء يرى أن تحصيل الزكاة على الأموال الظاهرة والباطنة حق من حقوق الدولة المعاصرة، وهو من مظاهر السيادة.

ويجب أن تكون جباية الزكاة إجبارية ما دام أن الناس تهاونوا فيها، وهي حق واجب شرعي أسوة بكون الضريبة إجبارية، مع أنها حق فرضه القانون، فحق الله أولى.

ولأن هناك الكثير ممن يتهرب من الزكاة فمن الواجب وجود تنظيم يمنع التهرب، وهي أسوة بالصحابة الذين يذهبون إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – ويدفعون إليه زكاة الأموال الباطنة، ولا يخفون منها شيئاً، بخلاف زماننا الحاضر.

كل منا مشاهد ومقدر نقص أموال الزكاة في بلادنا مع وجود هذه الثروات الكبيرة جداً بأيدي الأغنياء فأين زكواتهم؟ أليس من حق ولاة الأمر، ومن حق العلماء أن يكشفوا لنا عن تشريع لجمع هذه الأموال وتوزيعها؟ وأكرر بأن هذا من مهمة الهيئة الجديدة.

تاسعاً:

الموضوع مكث لدى اللجنة الخاصة ما يقارب من سنتين، وأتت بهذه النتيجة، وهي إلغاء المشروع كاملاً، ولم يمنعها موافقة جهات مهمة عديدة، واستعجال المقام السامي له، وموافقة اللجنة الإسلامية عليه. من مهام الهيئة الجديدة وضع تنظيم يحدد العلاقة بينها وبين الجمعيات الخيرية، أو يكون النظام نابعاً من المجلس.

الناظر لهذه اللجان يتبين له أمور منها:

أولاً: أنها لم تأت بجديد بعد إحالتها من اللجنة العامة، بخلاف إذا كونت من قبل.

ثانياً: تكرار الأسماء في اللجان الخاصة، وهذا مما يثقل عليهم مع أن المجلس يتباهى بكفاءته.



(جباية الزكاة على العقارات من قبل ولي الأمر)

ملكية الأراضي الشاسعة هل يقرها الإسلام من ناحية؟ وهل يكون فيها صلاح ومصلحة عامة؟ وهل فيها اعتداء على حق الأفراد والجماعة؟ أقول: الإسلام أقر مبدأ الملكية الفردية لمصادر الإنتاج في حدود ألا تكون الملكية ضارة بالمجتمع، مبددة لآماله في تحقيق التكافل الاجتماعي.

ونحن في حاجة إلى فتوى شرعية في كيفية توزيع الأراضي تتناسب مع العصر، وفي حال الأراضي التي تحاصر المدن، ويملكها أفراد معدودون، أو تمتد على السواحل، وتقف عثرة في وجه التنمية والمشاريع الفردية، وتثقل المشاريع العامة بنزع ملكيتها. أمور كثيرة يجب إعطاء ولي الأمر الرأي الصائب فيها الذي يقوم على الشورى في مثل هذه القضايا المعاصرة.

كان الإقطاع الزراعي له شروط في التشريع الفقهي، ولم يذكر توزيع الأراضي البور من أجل السكن بقدر المسكن، أما توزيعها على شكل إقطاع ليقوم صاحبها بتوزيعها على شكل أراضٍ سكنية فهي قضية معاصرة تحتاج إلى فقه معاصر.

قال الحنابلة إن المحتجر إذا طلب إمهاله مدة ليقوم بالإحياء، ولم يبد عذراً مقبولاً لتأخيره في إحياء الأرض التي حجرها فإنه لا يعطي مهلة، ويُرفض طلبه، وإن لم ينذره السلطان، ومضى عليها ثلاث سنوات فلغيره أن يعمرها. وقصة بلال مع عمر شاهد فقد اعترض عمر على إقطاع بلال لأنه لم يعمرها فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقطعك لتحيزها عن الناس، وإنما أقطعك لتعمر، فخذ ما قدرت على عمارته، ورد الباقي) وأظن هذا ينطبق على توسع مدننا المعاصرة والاقطاعات التي حاصرتها.

قال صاحب الخراج: (إن التحجير لا يجعل الأراضي ملكاً لمن حجرها حتى يحييها.

قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – (من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمتحجر حق أكثر من ثلاث سنوات)

للحاكم نزع الملكية الخاصة إذا أضرت بمصالح الشعب أو تعديلها.

عمر بن الخطاب رفض توزيع الأراضي المفتوحة على الفاتحين الذين بذلوا جهداً وجهاداً، فقال: فكيف بمن يأتي من المسلمين، فيجدون الأرض قد قسمت، وورثت عن الآباء، وصارت في حوزة الوارثين؟.

وفي رد آخر إذا قسمت أرض الشام والعراق والحجاز فماذا يكون للذرية والأرامل، وترك الأرض تستثمر عن طريق الخراج لتدر أموالاً على الدولة للجهاد وغيره.

قال أبو سعيد الخدري، قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – (من كان معه فضل مال زاد، فليعد به على من لا زاد له، ومن كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ثم أخذ يعدد من أصناف الأموال حتى ظننا أنه ليس لنا من أموالنا إلا ما يكفينا).

إذن فهذه الإقطاعات التي تحاصر المدن وتمتد في صحاري طويلة ممتدة وعلى سواحل كثيرة ليست بالحق الشرعي، لأن أهلها أغنياء، وهناك فقراء، ولأنهم لم يستثمروا خلال سنوات ثلاث.

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أعلن رأيه، ولكنه لم يباشر العمل به حتى جمع كبار الصحابة، ورأى موافقتهم على ذلك.

إن استشارات عمر بن الخطاب في كيفية استخدام الأراضي الخصبة في البلاد المفتوحة أوحى إلى العلماء (بأن للجماعة بواسطة أهل الشورى أن تنظم طريقة الانتفاع بالمال).

لكل فرد حق الانتفاع بما في يده من مال الله في الحدود المقننة لتوزيع الثروات، وعليه أن يؤدي ما للغير من حقوق في المال الذي أودعه الله إياه إما بالزكاة أو رسوم إيجار أو غيرها، ومن هنا فإن من الأصوب فرض الزكاة على العقارات التي لم تستثمر خلال ثلاث سنوات، أو رسوم لقاء انتقالها من شخص إلى شخص.

أطلق العلماء على الحدود للبلد اسم (الحريم) وهو المحتطب والمرعى، وأما اليوم فالأمر يختلف، فالأكيد أن للبلد المعاصر محارم تماثل تلك المحارم، فهل بحث فيها الفقهاء؟

والحريم أو المحارم هي لأهل البلد، وهي لعمومهم، فلا يختص بها واحد دون آخر، أو بعض دون بعض.

شروط حجر الأرض:

الشرط الأول: ألاّ يزيد المتحجر عليه من الأرض عن قدر كفايته، فإن خالف كان لغيره أن يحيي ما زاد عن كفايته، وقيل: لا يصح تحجيره أصلاً.

الشرط الثاني: القدرة على تهيئة الإكمال؛ فلو تحجر ما يعجز عن إحيائه كان لغيره إحياء الزائد.

الإمهال / مدة قصيرة عند العلماء ثلاثة أيام أو عشرة.

والولاة وكلاء على المال، وليسوا بملاك له، ولذا قرر الإسلام أن ليس لولاة الأموال أن يقسموا بحسب أهوائهم، والرسول – صلى الله عليه وسلم – شرع هذا الأمر بقوله: (إني والله لا أعطي أحداً، ولا أمنع أحداً، وإنما أنا قاسم حيث أمرت).

ومن هنا يجب توخي العدل في العقار، وهو من المال، وأن يكون له نظامٌ ولا يعلق بيد أفراد يمنحون هذا، ويمنعون هذا لمجرد أهوائهم. فهم رتعوا من يليهم، كما قيل لعمر: لو رتعت لرتعوا.





وخلاصة كل ذلك إننا أحوج ما نحتاج إلى نظام عقاري يحمي المدن، ويسهل امتلاك الأرض السكنية للفقير، وتوفير الأراضي حول المدن للأجيال المقبلة.

ويجدر أن نشير إلى آراء بعض الفقهاء المعاصرين أن هذه الأرض أصبحت من الأموال الظاهرة، وليست الباطنة لوجود نظام العقار العيني للعقار.



فهرس

